

# بَحْث

## الجيش والديموقراطية

مركز بحوث للدراسات

2016





## جدول المحتويات

٥	..... الملخص: 
٦	..... المقدمة: 
٨	..... الباب الأول: دور التفاعلات الإقليمية في السيطرة على الجيوش العربية :
٩	..... الاستراتيجية الأمريكية والجيوش العربية: (في مصر):
١١	..... تدمير الجيوش العربية هي نهاية الاستراتيجية الأمريكية:
١٢	..... الاستراتيجية الأمريكية لتدمير الجيش المصري:
١٣	..... الاستراتيجية الإسرائيلية والجيوش العربية :
١٦	..... استراتيجية الخليج مع الجيوش العربية:
١٧	..... المخطط التي تدبره دول الخليج :
١٧	..... ١ - إجهاض الثورة المصرية :
١٨	..... ٢ - إجهاض الثورة التونسية:
١٩	..... ٣- تحجيم دور قطر وتركيا:
٢٠	..... ٤ - إسقاط حكم حماس :
٢٢	..... الباب الثاني: استراتيجيات الجيش الداخلية
٢٢	..... ١ - استراتيجيات الجيش مع التيارات الشعبية :
٢٤	..... سيناريوهات الانقلاب على الاخوان وأهدافها الاستراتيجية بالتعاون مع القوى الإقليمية و الدولية :
٣٢	..... ٢- استراتيجيات العسكر مع الشعب:
٣٥	..... ٣- استراتيجيات الجيش في تصفية الثورة :
٣٩	..... ٤- استراتيجية اختراق الأمن للأحزاب العلمانية :
٤٢	..... ٥- استراتيجيات العسكر مع النقابات و النوادي الرياضية :
٤٤	..... ٦- استراتيجيات العسكر في مؤسسات الدولة :
٥٢	..... ٣ - تأثير الجيش على الاقتصاد :
٥٦	..... الحلول والعقبات :
٥٦	..... أ - العلاقة المدنية-العسكرية و أهميتها المركزية للسياسة :

- ب - معوقات الديمقراطية : ..... ٥٨
- ١ - ضعف الاندماج الاجتماعي، والافتقار إلى هوية جمعية : ..... ٥٨
- ٢ - إعاقة تبلور المجتمع المدني : ..... ٥٩
- ٣ - الجيش كسلطة أمنية : ..... ٥٩
- ٤ - عدم قدرة الدول العربية على مواجهة التحديات الخارجية : ..... ٥٩
- ٥ - عدم قدرة الدول العربية على انتاج قيادة تلملم أطرافه، مما أدى إلى نفوذ القوى الخارجية فيه : ..... ٦٠
- ٦ - معرفة من الذي يحكم البلاد ؟ : ..... ٦٠
- ج - هل من حلٍ سياسي بين الجيش و الشعب ؟ ..... ٦١
- د - الخروج من دائرة الاستقطاب و الإدارة العشوائية : ..... ٦٢
- النتائج : ..... ٦٤
- التوصيات : ..... ٦٧
- المراجع : ..... ٧٢

## المخلص:

(حكم المتغلب) الذي يسيطر على حال الأمة العربية والإسلامية الآن والذي أدى إلى سلسلة من الكوارث والأزمات فيما يخص المؤسسة العسكرية فيها منذ حوالي ٨٠ سنة، بما أدى إلى إحكام السيطرة على جيوشها وخصوصاً في ظل التحديات الخارجية المهككة والأزمات الداخلية الطاحنة، الشيء الذي خلق المؤامرات ضد الجيوش العربية لتطويع مساراتها بما يخدم مصالح الدول العظمى.

ويذكر الباحث بعضاً من استراتيجيات الجيوش العربية داخلياً كطريقة تعاملها مع التيارات الشعبية (الإخوان المسلمون) كمثال إضافة إلى استعراض سيناريوهات الانقلاب على حكم الإخوان وتفنيده نقاط القوة والضعف في الجماعة.

إضافة إلى استراتيجية العسكر مع الشعب واستراتيجية الجيش في تصفية الثورة واستراتيجية اختراق الأمن للأحزاب العلمانية واستراتيجيات العسكر مع النقابات و النوادي الرياضية واستراتيجيات العسكر في مؤسسات الدولة

ويجيب البحث عن عدة تساؤلات منها:

هل فشل الإسلاميون في الحكم أم تم إفشالهم وماهي أبرز أخطائهم وأخطاء القوى الأخرى؟

ما هو مستقبل الإخوان المسلمين في ظل الحكم العسكري؟

كما أن هناك العديد من الحلول للعقبات التي تعترض ترسيخ الديمقراطية في الجيوش العربية وعدة معوقات لها

## المقدمة:

### الانقلابات العسكرية

الحكام المتغلبون - الذين كانوا يستولون على الحكم قديماً- كانوا عادة ما ينبثقون من بين الشخصيات ذات الشعبية والمكانة والزعامة في الأمة، ومن ذوي النخوة والشهامة والنجدة، ومن ذوي المؤهلات القيادية والقدرات التأسيسية، فكان هذا مما يسهل نجاحهم ويغري الفقهاء والوجهاء بمبايعتهم والتعاون معهم.

أما الانقلابيون العسكريون في هذا العصر فينبتون في الظلام والتكتم، ويتسلقون بمكر وخداع، ومؤهلاتهم الأساسية هي:

- الرتبة العسكرية والمنصب العسكري.

- القابلية للخيانة والغدر.

- القدرة على المناورة والمغامرة.

- الحزبية .

- القدرة على قيادة الشعوب بالقوة.

فلذلك لا يمكن أن يكون استيلاؤهم على الحكم سوى سلسلة من الجرائم والكوارث والنكبات، "والعرب بالباب كما يقال"، أضف إلى هذا أنّ الجنود والضباط اليوم في دول الاستبداد والاستبلاذ قد أصبحوا يُنشؤون على فلسفة الغباء والطاعة العمياء، يقتلون ولا يعرفون من يقتلون، ولا لماذا يقتلون، ولا لفائدة من يقتلون<sup>(١)</sup>.

منذ حوالي ثمانين سنة تظن العلامة السيد (رشيد رضا) لهذه الحقيقة المرة، فكتب في تفسيره يقول: "ولكنّ الحكام في هذا الزمان مؤيدون بقوة الجند الذين تربهم الحكومة على الطاعة العمياء، حتى لو أمرتهم أن يهدموا المساجد، ويقتلوا أولي الأمر الموثوق بهم عند أمّتهم لفعّلوا، فلا يشعر الحاكم بالحاجة إلى أولي الأمر إلا لإفسادهم وإفساد الناس بهم، ولا يريدون أن يقرب إليه

(١) إمامة المتغلب بين الشرع والتاريخ/ أحمد الريسوني.

منهم إلا المتملق المدهن"، على أنّ من أخبث الحيل التي بدأ بعض الانقلابيين يتبعونها هروباً من تطورات العصر واستحقاقاته أنهم بعد تنفيذ انقلابهم واستيلائهم على الحكم، وبعد إحكام قبضتهم على الدولة والمجتمع يعمدون إلى إعداد طبخة ديمقراطية انتخابية، لكسب رداء الشرعية، فإذا بالزعيم الانقلابي يصبح (رئيساً شرعياً منتخباً) <sup>(٢)</sup>.

---

(٢) الثورة/أسئلة عالقة/محمد القدوسي.



## الباب الأول : دور التفاعلات الإقليمية في السيطرة على الجيوش العربية :

منذ تأسيس الدولة المصرية القديمة في عصر ما قبل التاريخ، مروراً بتأسيس الدولة الحديثة في عهد (محمد علي) عام ١٨٠٥م، ثم ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢م، وصولاً إلى ثورة يناير/كانون الثاني ٢٠١١م، وما تلاها من تفاعلات وتطورات سياسية مصيرية، ارتبط وجود الدولة وأيضاً بقاء النظام السياسي، بل استقرارهما سوياً، بقوة وكفاءة وتماسك الجيش المصري، وقد اقتضت خصوصية التفاعلات الإقليمية والطبيعة المركّبة والممتدة للصراع العربي الإسرائيلي أنه كلما اقتربت حدود الدولة العربية من حدود إسرائيل وجهمة المواجهة المباشرة معها تفاقم إسهام الجيش في صنع سياستها الخارجية وإدارة شؤونها الداخلية، التي تعد بمثابة الرحم الذي تعمل بداخله وتنبج منه تلك السياسة، ولما كانت مصر من أكثر الدول العربية ملاصقة لإسرائيل واصطداماً بها بحكم كونها قاعدة الارتكاز المحورية للحرب والسلام، وكونها أكبر تلك الدول من حيث القوة العسكرية والثقل الديمغرافي، فقد عزّزت تلك المعطيات مجتمعة من دور الجيش المصري في العملية السياسية.

ومن زاوية أخرى، أفسح فقر ووهن النخب السياسية المدنية، وتآكل ثقة غالبية الجماهير في كفاءتها وقدرتها على إدارة شؤون البلاد، خصوصاً في ظل التحديات الخارجية المنهكة والأزمات الداخلية الطاحنة، المجال أمام توسيع الدور السياسي للجيش المصري، علاوة على رفع مستوى تقبل الجماهير وتوقعها لقيام قيادات الجيش بلعب دور المنقذ أو المخلص للبلاد من إخفاق النخب السياسية المدنية الحاكمة، أو انحرافها عن المسار الصحيح، أو خروجها على ثوابت ومرتكزات التوافق والإجماع الوطنيين.

وقد ساعد على ذلك تزامن انكماش النخب المدنية من أحزاب سياسية ومجتمع مدني، مع بروز نخب سياسية موازية ذات خلفيات عسكرية لكنها محترفة ومسيسة، ونجحت في تسجيل إنجازات تاريخية لبلادها، إن بحكم طبيعة الظرف التاريخي أو بجريرة التثقيف الذاتي والتعليم المدني التكميلي والانخراط في معترك السياسة، أو بجريرة موقعها الجغرافي الحيوي وتأثيرها المتعاظم في محيطها الإقليمي والدولي، ولم تسلم مصر وثورتها من موجات متنوعة ومتواصلة من التدخلات الخارجية المغرضة من كل نحو وصوب، فكم من الأموال إليها تضح، وكم من



المؤامرات ضدها تحاك، إمّا بغرض إجهاض الثورة، وإمّا بهدف حرفها عن مسارها، وإمّا بقصد تطويعها لمصلحة هذا الطرف أو ذاك (٣).

## الاستراتيجية الأمريكية والجيش العربية : (في مصر) :

في الاستراتيجية الأمريكية هناك خطان أحمران يحكمان علاقات واشنطن بالقاهرة:

أولهما: التعاون العسكري الذى يعد حجر الأساس للتصورات الأمنية الأمريكية في علاقاتها بأحد أهم أقاليم العالم، وفي ظل هذا التعاون تتمتع الولايات المتحدة بوضع خاص على مستويات ثلاثة، هي:

١- المرور في قناة السويس.

٢- واستخدام المجال الجوي المصري.

٣- والتعاون الاستخباراتي.

وللعلم فإنّ المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر هي بمثابة إسهام من جانبها في استقرار أوضاعها بما يسمح بالحفاظ على استمرار المصالح سابقة الذكر.

الخط الأحمر الثاني الذى تحدث عنه الرئيس أوباما صراحة يتمثل في التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وفي حديثه عن هذه المسألة قال: إنّ أي اهتزاز لمعاهدة السلام يضع أمن إسرائيل بل أمن الولايات المتحدة على المحك.

ومن هذه الزاوية، يُعدّ التعاون والتسهيلات العسكرية ومعاهدة السلام من الأصول التي لا تحتل الاختلاف أو الاجتهاد في علاقات البلدين في ظل موازين القوة الراهنة، وكل ما عدا ذلك يُعدّ فروعاً قابلة للاختلاف والاجتهاد، بما في ذلك من يحكم مصر أو السياسات الداخلية التي يتبعها الطرف

وبكلام آخر، فإنّ استحقاقات الأصول في علاقات البلدين تعد من التكاليف الضرورية، أمّا ما عدا ذلك فهي أمور تحتل التناصح، فضلاً عن أنها تظل من الأمور (التحسينية) إذا استخدمنا لغة الأصوليين.

(٣) إخوان مصر ونهضة تونس.. قصة مسيرتين/ بشير عبد الفتاح.

وفي الأمور الفرعية والتحسينية تلتزم الولايات المتحدة بقوانينها وحساباتها السياسية وبمهما استقرار الأوضاع في مصر، بصرف النظر عن يحكمها، وليس ذلك حياً في سواد عيون المصريين بطبيعة الحال، ولكن لأنها تعتبر أنّ ذلك الاستقرار يؤمن مصالحها المتمثلة في التعاون العسكري وأمن إسرائيل.

وليس صحيحاً أنّ الإدارة الأميركية انحازت للدكتور (محمد مرسي) أو تعاطفت مع حكم الإخوان، وكل ما قيل في هذا الصدد هو مجرد خيالات من صنع أصحابها، بل إنّ الإدارة الأميركية لم تبد أي ترحيب بفكرة اجتماع مرسي مع الرئيس الأميركي، الذي لم يحرص على لقائه حين زار نيويورك في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ لإلقاء كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمرة الوحيدة التي كال فيها أوباما المديح للدكتور مرسي كانت بعد نجاح الأخير في تحقيق وقف إطلاق النار بعد الاعتداء الإسرائيلي على غزة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٢.

فيما عدا ذلك، فإنّ الإدارة الأميركية دأبت على دعوة الرئيس المصري إلى تحقيق التوافق مع مختلف القوى والتيارات السياسية الأخرى، هذا في الوقت الذي ظل فيه الكونجرس أكثر المؤسسات الأميركية عداء للإخوان ونظامهم.

إنّ إقدام واشنطن على تقليص المساعدات أو تأجيل تسليم الطائرات للجيش المصري لم يكن موقفاً مناهضاً لنظام الثالث من يوليو بقدر ما كان تطبيقاً للقانون الأميركي الذي يقضى بحظر تقديم المساعدات لأي دولة تتم الإطاحة برئيسها المنتخب من خلال الانقلاب العسكري. وقد جاملت واشنطن النظام الجديد حين ترددت في اعتباره انقلاباً عسكرياً، وانتظرت ثلاثة أشهر، لكي تنفذ قانونها الخاص بقطع المعونة، ثم سعت لتعديل القانون من خلال الكونجرس للاستمرار في إرسال المساعدات للدول الحليفة، وهذا ما حدث مع دول أخرى مثل (باكستان) و(شيلي) و(هندوراس)، وبالتالي، فليس صحيحاً أنّ الإدارة الأميركية ناصبت مصر العداء حين أوقفت المساعدات، ولا هي عادت إلى رشدها حين استأنفتها، لأنّ لها في النهاية مصالح عليها تريد أن تستمر في الحفاظ عليها، وفي مقابل ذلك فهي ستظل تدعم من يحكم مصر، أيا كانت هويته ما دام أنه لم يمس تلك المصالح<sup>(٤)</sup>.

إنّ ثمة خلافات بين مصر والولايات المتحدة في الوقت الراهن، لكنها تظل في حدود الأمور التحسينية والفروع، وليس الأصول المتمثلة في جوهر التحالف الاستراتيجي، إلا أنه يحلو للبعض من المتحمسين والمهرجين السياسيين أن يصوروا الأمر باعتباره تحدياً من جانب مصر للإدارة الأميركية، يستعيدون به في الأذهان نموذج المرحلة الناصرية ورمزها التاريخي.

(٤) عن أسطورة الصراع بين القاهرة وواشنطن/ فهد هويدي.

وهم في ذلك ينسون أنّ معركة (عبد الناصر) انصبت على الأصول وليس الفروع، حيث كان رافضاً للتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من الأساس، وهو ما تورطت فيه مصر في عهد (السادات) ثم (مبارك) ولا يزال يكبل مصر إلى الآن.

ولا ننسى أنّ ضم مصر إلى الدول الداخلة ضمن القيادة المركزية الأميركية تم عام ١٩٨٣م، تم بعد معاهدة السلام مع إسرائيل وأثناء حكم السادات.

إنّ ما بين القاهرة وواشنطن الآن ليس معركة حقيقية، وإنما هو مجرد خلاف في الفروع يتم في إطار التحالف الاستراتيجي بين البلدين، والادعاء بغير ذلك يُعدّ ترويحاً لأسطورة تخدع الجماهير وتدغدغ مشاعرهما، وبالتالي فإنّ الحديث عن شخص (عبد الناصر) وتجربته في الوقت الراهن يعد بمثابة كذبة كبرى، لأنّ ذلك الحديث لا يجوز ما دامت مصر داخل ذلك التحالف المشؤوم، الذي لن تستطيع أن تتحلل منه إلا إذا كانت تملك شجاعة تجاوز الخطوط الحمراء<sup>(٥)</sup>.

### تدمير الجيوش العربية هي نهاية الاستراتيجية الأمريكية :

وضعت واشنطن خطة على مدى عقود بدأت مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ٢٦ مارس/آذار ١٩٧٩م، بتجريد الجيش المصري من قدراته الهجومية، وتدميره إن أمكن، وتكاد تلك الخطة تصل منتهاها الآن، وبالنسبة لبقية الجيوش العربية، فقد دمرت الولايات المتحدة الجيش العراقي تماماً عقب إدخاله وإنهاكه في سلسلة من الحروب بدأت بالحرب الإيرانية العراقية، ثم حرب الخليج الثانية، وأخيراً الغزو الأميركي والأوروبي للعراق، ثم صدور قرار أميركي بحل الجيش العراقي، وفي خضم ثورات الربيع العربي استثمرت واشنطن معطيات تلك الثورات لا للعمل من أجل انتصار الثورة السورية والحفاظ على الجيش السوري، وإنما من أجل تحويل الثورة السورية إلى حرب أهلية وطائفية بغیضة تسببت في تشرذم الجيش العربي السوري وتفككه، وانخراط العسكريين التابعين له في القتال ضد بعضهم البعض، وتدمير مقومات الدولة السورية، وما تعرض له الجيش السوري حدث للجيش الليبي أيضاً، حيث تفتت وتشرذم، وباتت بعض فصائله تُستغل الآن من قبل قوى الثورة المضادة، في محاولة من تلك القوى بقيادة لواء سابق يسمى الجنرال (حفتر) للقضاء على ثورة الشعب الليبي تحت شعار ظاهره الرحمة وباطنه العذاب وهو مقاومة الإرهاب، أمّا بقية الجيوش العربية التي كان لها دور ملحوظ في حرب أكتوبر فتتعرض لنفس المصير بداية من الجيش اليمني الذي انتهى على أيدي الحوثيين، والجيش السوداني الذي ينخرط في معارك هنا وهناك ضد المتمردين، والجيش الجزائري الذي أُنهك على

(٥) نفس المرجع السابق.

مدار أعوام طويلة في حروب داخلية وأهلية، وجاء الآن الدور على الجيش المصري لإعادة تدميره من جديد، وكان المدخل لتنفيذ المرحلة النهائية من خطة إعادة تدميره هو: استغلال طموحات قياداته في الاستحواذ على السلطة بعد ثورة ٢٥ يناير، حيث يرى هؤلاء القادة أنهم وحدهم المؤهلون لحكم مصر، ولا يمكن أن يتركوا السلطة لحاكم مدني<sup>(٦)</sup>.

## الاستراتيجية الأمريكية لتدمير الجيش المصري :

تتلخص تلك الاستراتيجية والتي تم إنجاز أغلب مراحلها في ما يلي:

١. إقناع الإخوان المسلمين بالترشح للرئاسة لكي يفوزوا بها دون سواهم.
٢. استثمار أذرع أميركا السياسية والاقتصادية والإعلامية والطائفية ضد الإخوان.
٣. الوقعة بين الإخوان وقادة الجيش وأطراف واسعة من الشعب.
٤. تأييد ودعم انقلاب عسكري ينهي الديمقراطية في مصر.
٥. تعميق الخلافات والهوة بين طرفي الصراع السياسي بعد الانقلاب، وإغراق مصر في حمامات دم.
٦. إدخال الجيش المصري في مواجهات دموية مع الراضين للانقلاب.
٧. استثمار الغضب الناجم عن الانقلاب لدى الإسلاميين في المنطقة، في تغذية التطرف الإسلامي وإغراق المنطقة في حمامات دم.
٨. توريث الجيش المصري بعد أن فقد ظهيره الشعبي في معارك مع دول الجوار، وبالذات في ليبيا وغازة ودول عربية أخرى إن أمكن، تحت ستار التصدي لإرهاب وهمي، افترضه القادة العسكريون في مصر لتمرير جريمة الانقلاب.
٩. تشكيل كماشة حول الجيش المصري في ظل معاركه مع الداخل المصري، كما يحدث بسيناء.
١٠. تفجير حرب أهلية في مصر تنتهي بانشقاقات داخل الجيش وتوزع عناصره ما بين أطرافها، لكي تقاتل بعضها البعض، وربما تفتت مصر<sup>(٧)</sup>.

(٦) الجائزة الكبرى / صلاح بديوي.

(٧) الجائزة الكبرى / صلاح بديوي

## الاستراتيجية الإسرائيلية والجيش العربية :

يقول الكاتب الإسرائيلي (ألف بن): "قامت سياسة إسرائيل الإقليمية على ترتيبات وعلى توازن للربح مع الجنرالات الديكتاتوريين العرب، لقد نُظر إلى سلطتهم على أنها حاجز طبيعي يقي إسرائيل من غضب الرعاع في الشارع العربي". ويحذر (ألف) الولايات المتحدة من محاولة "نشر الديمقراطية دون رقيب".

إسرائيل إذن مع الديكتاتورية العسكرية للعالم العربي قلباً وقالباً، لقد بنى قادة إسرائيل كل استراتيجياتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية للهيمنة على المنطقة والتحكم بها على دعم الخيار الأمني العسكري الديكتاتوري في منطقتنا، فهو الأنجع والأسلم بالنسبة للصهيونية، والأكثر قدرة على تلبية حاجاتها واستتباب الأمن والهدوء لها، فهو يقايض فساده ووحشيته وتشبثه بالسلطة بتلبية المتطلبات الإسرائيلية المتمثلة أولاً وقبل كل شيء بكبح جماح الشارع، ووضعه تحت النعال كي تنام إسرائيل قريرة العين.

من هنا فإنّ لإسرائيل والأنظمة العسكرية الفاشية مصلحة مشتركة في أن تبقى هذه الشعوب خائفة ومستلبة، إنه حلف الأحلاف الذي يحارب من أجله هؤلاء بالنواجذ والأنياب لبقائه على قيد الحياة، إذن هي معادلة واتفاق شرف و(جنتلمان) وإن كان غير معلن، بين هذه الأنظمة وإسرائيل والقاضية بمقايضة الاستبداد العسكري بالبقاء، وكلما أمعنت هذه الأنظمة العسكرية الفاشية في القمع والطغيان كلما حصلت على درجات عالية في تقييم الأداء السياسي، ورضا ممن يدير لعبة الشطرنج غير المتكافئة هذه، وبالتالي تفويضاً أطول للاستمرار، وكان أحد شروط هذه المعادلة زرع التخلف، وإنتاج الفقر، وتغريب المجتمعات وإضعاف القدرة على المقاومة، وتقويض الأسس التي تقوم عليها الدول الحديثة ونشر الفساد على أوسع نطاق، لكي تبقى إسرائيل الوحيدة القوية في الميدان.

وها هي تلك المعادلة تؤتي أكلها بأن أصبحت إسرائيل (سوبر باور) في هذه المنطقة، بينما تداعت تلك الدول والأنظمة العسكرية الفتاكة وأصبحت شرادم وكيانات ضعيفة مفككة وهشة تصارع من أجل البقاء في وجه شعوب فاض بها الكيل، ومهما تفعل إسرائيل فلن تكون قادرة على أن تكافئ هذه الأنظمة على هذا الإنجاز "العظيم الذي بدا قاب قوسين أو أدنى على شفا الانهيار تحت ضغط الشعوب التي بدأت تكسر قيودها أخيراً.

قال أحد السياسيين الإسرائيليين ذات مرة، عندما سئل عن دور إسرائيل بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء مهمتها في مواجهة الشيوعية والمد الاشتراكي في المنطقة العربية، فأجاب بكلمات تتطابق تماماً مع كلمات الكاتب الإسرائيلي (أوف بن) المذكور آنفاً: "إنّ إحدى أهم مهام إسرائيل في المستقبل هو حماية الأنظمة العسكرية من السقوط" أمام أي ثورات شعبية أو انقلابات جماهيرية. (النظام السوري مثلاً) أي: إنّ هناك تحالفاً عضوياً مفضوحاً بين الديكتاتورية الأمنية والصهيونية في المنطقة العربية.

لقد بات السوريون بمختلف توجهاتهم يعلمون علم اليقين أنّ النظام السوري لن يسقط حتى ترفع إسرائيل عنه الغطاء. لقد أركع آل الأسد الشعب السوري لخمسة عقود كي تنام إسرائيل قريرة العين، لا بل حولوا سوريا إلى مستنقع للفساد والإفساد، وهي أكبر خدمة للعدو الإسرائيلي. وعندما ثار الشعب على النظام أعطته إسرائيل المتحكمة بالقرار الأمريكي الضوء الأخضر كي يحوّل سوريا إلى خراب، وسيظلّ بشار أسد يحرق سوريا نيابة عن إسرائيل طالما في سوريا وفي شعبيها قليل من الرمق<sup>(٨)</sup>.

هناك رسالتان مبطنتان ترسلهما إسرائيل وأمريكا للشعوب العربية يوماً بعد يوم:

الرسالة الأولى: موجّهة لشعوب البلدان الغنية بالثروات النفطية وغيرها، تقول الرسالة: لا تحلمي بأنّ تسيطر على ثرواتك، وتتحكّمي بها لصالح أوطانك، فإنّما أن نسيطر عليها نحن ونعطيك الفتات، أو أننا سنحولك إلى ليبيا أخرى إذا لم تسيري على الطريق المرسوم. أمّا الرسالة الثانية، فهي موجّهة لشعوب البلدان المحيطة بإسرائيل، وتقول: أمن إسرائيل أهم منك بكثير، فلا تحلمي بالديمقراطية، وعليك أن تقبلي بالديكتاتوريات التي نباركها، وإذا ركبت رأسك، وحاوت تغيير تلك الديكتاتوريات، فانظري وخذي العبرة ما حصل للسوريين! إذن أصبح لدينا نموذجان يهدد بهما الغرب الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، إمّا القبول بالطواغيت الذين نعينهم لكم، أو سنحول حياتكم إلى جحيم<sup>(٩)</sup>.

وأحب أن أنوه ما فعلته إسرائيل وأمريكا في مصر :

- بالنسبة لأمريكا وإسرائيل فالمهمة الأساسية للجيش المصري قد انجزت بدرجة كافية و مرضية جداً.

(٨) الجنرالات العرب: حُماة الديار أم حُماة إسرائيل؟/ د. فيصل القاسم

(٩) لا تحلموا بالديمقراطية طالما إسرائيل جارتكم ولديكم نفط! / د. فيصل القاسم

- تم تدمير مشروع تنمية سيناء.
- تم تفريغ الشريط الحدودي مع إسرائيل و إحكام الحصار على غزة.
- تم تشريد أهل سيناء، خط الدفاع الأول ضد إسرائيل، و خلق ثارات و عداوة مستديمة بين أهل سيناء و الجيش المصري يستحيل معها انتشاره في سيناء مستقبلاً بشكل آمن و طبيعي، و يستحيل معها تعاون أهل سيناء مع الجيش المصري في صد عدوان خارجي.
- تم تمزيق وحدة المجتمع المصري و زرع الفتنة الطائفية و تعزيز السرقة و النهب و البلطجة و إفساد الأخلاق و التحريض على العنف.
- تم خلق عداوة تاريخية بين مصر و ليبيا لتتحول إلى سد يمنع امتداد أي حكم إسلامي محتمل باتجاه الشمال الغربي الأفريقي، أما الشرق ففيه إسرائيل، و الجنوب فقط. تكفلت به إثيوبيا و جنوب السودان.
- تم تدمير الأمن القومي.
- تم إغراق مصر بالديون.
- تم القضاء على الاحتياط النقدي المصري.
- تمت مصادرة أموال الجمعيات الأهلية الخيرية.
- تمت السيطرة على النقابات و نهب أموال المعاشات و الصناديق الخاصة.
- تم التفريط في حصة مصر المائية و تعطيش مصر و إفقارها مائياً.
- تم تدمير البنية التحتية من خلال وقف التطوير و الترميم و الإهمال المتعمد لمدة ٤ سنوات.
- تم تحرير الفاسدين و اللصوص و إعادة الحثالة إلى جميع المناصب الإدارية العليا بالدولة.
- تم تبديد مدخرات المصريين و الاستيلاء على معظم ودائع المصريين بالبنوك و تخصيصها لمغامرات فاشلة و مشروعات وهمية.



- تم تبديد موارد الدولة المتبقية و تسليم مخزون الغاز المصري في البحر المتوسط و جزء من حدودها المائية لقبرص و إسرائيل بلا مقابل.
- تم تدمير الاقتصاد المصري.
- تم تشويه المؤسسات العلمية و المناهج و المقررات الدراسية.
- تم تفرغ و غسل عقول نحو نصف المصريين و حشوها بالزبالة.
- تمت السيطرة على جميع المناصب القيادية و الهامة في جميع المؤسسات.
- تمت السيطرة الكاملة على مؤسسة الأزهر و تنصيب منافقين معتمدين على رأس الأزهر و الأوقاف.
- تم إخلاء الساحة للكنيسة و تمكينها من التغول و التمدد إعلامياً و على الأرض على حساب الإسلام و الإسلاميين.
- تم اعتقال جميع قيادات الإخوان في الصف الأول و الثاني و الثالث و نحو ٩٠% من العلماء و الدعاة و القيادات الثورية الحقيقية.
- تم تكريس الكفر و الجهل و إخفاء الهوية المصرية.

ولم يعد من المهم تفكيك الجيش المصري على الأقل في الوقت الحالي، فقد تأكدت إسرائيل من ولائه و هي تفضل الاحتفاظ به لضرب غزة و مصر و المصريين، وإنّ خطة مجموعة عملاء الانقلاب حالياً تتمحور حول الاستمرار و النهب لأطول فترة ممكنة مع الاستمرار في خلخلة هيكل الدولة المصرية، و لديهم سيناريوهات متعددة، حتى إذا حانت لحظة الخطر هربوا و تركوا دولة مُفلسة و منتهية و غارقة في الديون، منهارة في جميع النواحي يسهل احتلالها أو إذلالها، لا و لن تمثل خطراً على إسرائيل لعدة عقود قادمة.

### استراتيجية الخليج مع الجيوش العربية :

خضعت الجزائر لمقاطعة دولية بعد إلغائها المسار الديمقراطي، ولم يتواصل معها من الدول سوى القليل، ومنهم السعودية، وقد سجل الجنرال (خالد نزار) في مذكراته أنه دُعي لزيارة

الرياض، وأنّ الملك (فهد بن عبد العزيز) استقبله وقال له في سياق الكلام عن الإسلاميين: "إنهم ليسوا مسلمين، والحل الوحيد معهم هو العصا.. العصا.. العصا"<sup>(١٠)</sup>.

وكذلك رأينا كيف دعم الخليج انقلاب عبد الفتاح السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي .

## المخطط التي تدبره دول الخليج :

تفاصيل المخطط :

### ١ - إجهاض الثورة المصرية :

شكلت الثورة المصرية نقطة البداية وحجر الزاوية في تنفيذ المخطط المرسوم.

ولأنّ مصر هي قلب الأمة ونبضها الأصيل، ونظراً لطبيعة الدور الريادي وحجم الأثر السياسي والمعنوي الذي تتركه مصر على الأمة جمعاء، ولأنّ مصر تعد منبت جماعة الإخوان المسلمين وثقلها الأساس، فقد وضع المخطط الثورة المصرية على رأس أجندة الفعل والاستهداف، وأفرد لها من التحضير المسبق والعمل الدؤوب ما يضمن سحقتها والقضاء عليها بأقل الخسائر الممكنة.

واستند المخطط في إحدى أهم زواياه على أنّ إجهاض الثورة المصرية سوف يترك آثاراً بالغة السلبية على مجمل الربيع العربي في المنطقة، وأنّ إسقاط حكم الإخوان كفيل بإحباط تقدم تجارب الإسلاميين في مختلف الدول العربية وهزّ مشروعهم ودفعهم نحو التراجع والانكفاء.

لم تكن إمكانية الانقلاب على الثورة المصرية سهلة ميسورة، إذ أنّ نجاح مخطط الانقلاب عليها يتطلب توفير جزء لا بأس به من الأسباب الموضوعية لعزل الرئيس الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان، وهو ما استدعى تجنيد كل قوى وطاقات الدولة العميقة المتحفزة من جهة، وتحشيد الجماعات الحزبية المعارضة لحكم الإخوان من جهة أخرى، وذلك في إطار جهد سياسي وإعلامي توسل التعبئة الشعبية قدر الإمكان، انتظاراً للحظة الحسم التي اختير ٣٠ يونيو/حزيران الماضي تاريخاً لها تحت غطاء حركة "تمرد" التي تم صناعتها بواسطة الجيش.

وهكذا، تكاثف الجهد والإعداد ضمن إطار المخطط المذكور بقيادة قائد الجيش والقيادات العسكرية الأساسية، والعديد من الساسة التابعين لنظام مبارك والدولة العميقة، وبرعاية

(١٠) جنرالات مصر على خطى جنرالات الجزائر، فهل ينجحون؟! / نبيل فولي

مباشرة من الإدارة الأميركية والسعودية والإماراتية، ومتابعة حثيثة من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن، إلى أن دقت ساعة الصفر، وكان ما كان.

ولأنّ المذابح الكبرى والجرائم البشعة التي اقترفها السياسي وزمرته الانقلابية ذات غطاء إقليمي ودولي معلوم ضمن إطار المخطط المرسوم، جاءت ردود الفعل على ما جرى محدودة القوة والأثر، وغير ذات قيمة عملية في موازين السياسة الراهنة، ودارت معظمها في فلك النفاق السياسي ليس إلا<sup>(١١)</sup>.

## ٢ - إجهاض الثورة التونسية :

رغم ابتعاد تونس عن مركز الثقل السياسي العربي فإنّ إجهاض الربيع العربي لا يكتمل إلا بإنهاء ثورتها التي شكلت فاتحة الربيع العربي وثوراته العارمة، وهذا ما جعل استهداف الثورة التونسية بنداً أساسياً على أجندة المخطط المذكور.

واللافت للنظر أنّ الوضع التونسي شهد استقراراً لا بأس به على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل (الترويكا) الحاكمة هناك، وأنّ إعطاء الفرصة لبرنامج التوافق الوطني الذي يتولى إدارة الحكومة والبرلمان في تونس من شأنه أن يقدم نموذجاً ديمقراطياً رفيعاً لتجربة سياسية راشدة، ويشكل مدخلاً حقيقياً لحل المشكلات التي يعاني منها الواقع التونسي.

لكنّ ضرورات الانقلاب على الربيع العربي في إطار المخطط سيئ الذكر، أملت على جهات نافذة داخل تونس التحرك لتخريب آليات التحول الديمقراطي، وضمان إفساد أجواء التفاهم والاستقرار الواعدة ضمن المكونات السياسية الرئيسية هناك، وذلك عبر تحريض قطاعات نقابية وحزبية محددة لاستنساخ التجربة المصرية الأخيرة في الانقلاب على نظام ما بعد الثورة، وإقصاء الإسلاميين (حركة النهضة) من صدارة المشهد السياسي.

ومن هنا لم يكن مستغرباً أن تنطلق حملة (تمرد) جديدة في تونس، وأن تطلق بعض القوى الحزبية والنقابية التونسية العنان لمواقفها الرعناء التي لا تعنى بالجهد الوطني التونسي الذي يستهدف بلورة مقاربة سياسية مقبولة على كافة أطراف المجتمع السياسي التونسي، ولا ترفع سوى شعار إسقاط النظام السياسي الجديد المنتخب، حكومة وبرلماناً.

(١١) المخطط الأسود/ مؤمن بسيسو.

ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأن حركة النهضة تعاملت مع الأزمة بحكمة ومرونة واضحة لإبطال المخطط ولو جزئياً بعيداً عن الدماء .

### ٣- تحجيم دور قطر وتركيا :

تدرك الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة أنّ طيّ صفحة الربيع العربي لن يتم إلا بتحجيم وتدجين الدورين القطري والتركي اللذين ينشطان بقوة في الدفاع عن حق الشعوب العربية في الحرية والعدالة والكرامة، ويلعبان دور المحرض على الانتفاض في وجه الظلم والقهر والاستبداد. ورغم الضغوط الأميركية التي مورست على قيادة البلدين لحرف بوصلتها عن دوائر الربيع العربي، فإنهما أبدتا عناداً صريحاً في تحدي الموقف الأميركي بهذا الخصوص، وأثبتتا قدرة بيّنة على احتواء كافة أشكال الضغوط الممارسة حتى اليوم.

وتجلى الموقف القطري بوضوح في معارضة الانقلاب العسكري في مصر ونتائج الدموية، وعدم التدخل في مسار التغطيات المهنية القوية لقناة الجزيرة فيما يخص الشأن المصري بشكل خاص، وشؤون الربيع العربي وحرية الشعوب بشكل عام.

أمّا الوضع التركي فقد شابه الكثير من التعقيد إثر محاولات الانقلاب السياسي والميداني التي وجدت ترجماتها العملية في ميدان "تقسيم" في الأسابيع الأخيرة، والتي تم إنتاجها إثر فشل الإدارة الأميركية في إعادة العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سكتها القديمة بعد إفلات رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) من فخّ الاعتذار الإسرائيلي على حادث سفينة (مرمرة) الذي استهدف احتواء الدور التركي (المشاغب) على المستوى الإقليمي.

وهكذا، غدا التحريض الخارجي الخفيّ جزءاً من الطبقة السياسية والحزبية التركية للخروج على (أردوغان) بهدف الإطاحة به وإعادة تركيا إلى بيت الطاعة الأميركي من جديد، أو إشغالها في همومها ومشاكلها الداخلية بعيداً عن تحدي السياسة الأميركية على أقل تقدير.

بل إنّ الموقف التركي بدا أكثر حدة من نظيره القطري حين رفض (أردوغان) التعامل مع حكومة وممثلي الانقلابيين في مصر، وأطلق حملة دبلوماسية لنصرة مرسى والشرعية الدستورية في

مصر، وذهب أبعد من ذلك حين غرد تماماً خارج سرب النظام الإقليمي والدولي عبر دعوته إلى إنشاء منظمة بديلة عن منظمة الأمم المتحدة قبل أيام<sup>(١٢)</sup>.

#### ٤ - إسقاط حكم حماس :

في تفاصيل المخطط الذي بدأ تنفيذه لإسقاط حكومة حماس في غزة كامتداد طبيعي لجماعة الإخوان، يلعب النظام المصري الجديد دور الأسد، فيما تلعب السلطة الفلسطينية في رام الله دوراً رئيسياً، بالإضافة إلى بقية الأدوار المسندة إلى الأطراف الأخرى بما تكتمل به صورة مشهد المخطط وحلقاته المرسومة.

الدور الأهم الذي يضطلع به الجانب المصري يكمن في هدم الأنفاق بشكل تام، وإغلاق معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة، مما يزعج القطاع في أتون أزمة اقتصادية خانقة تبلغ حد الكارثة الإنسانية بفعل توقف توريد المواد الغذائية والمستلزمات الأساسية ومشتقات الوقود عبر الأنفاق التي تباع في الأسواق الغزية بأسعار رخيصة.

وبموازاة ذلك، تلجأ السلطة الفلسطينية في رام الله إلى وقف الموازنة الشهرية التي تخصصها شهرياً لقطاع غزة بما فيها رواتب الموظفين، ولا يتبقى من منفذ سوى معبر كرم أبو سالم الذي يتحكم به الجانب الإسرائيلي، والذي يتم من خلاله إدخاله البضائع الإسرائيلية بشكل محدود وباهظ الثمن.

ذلك كله، يعني -عملياً- الدفع نحو شلل وتعطيل الحياة بشكل كامل في القطاع، خصوصاً في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها حكومة حماس، وقد تترك آثارها الواضحة في مختلف المجالات، مما يؤسس -حسب المخطط- لأرضية موضوعية نحو خلق تدمير شعبي واسع داخل القطاع.

ويتمحور المخطط بشكل دقيق حول مجموعة من الخطوات السياسية والإعلامية والميدانية يمكن تلخيص أهمها في التالي:

- اتهام حركة حماس باقتحام السجون المصرية أثناء ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١م، وقيامها بتهريب قيادات من حماس والإخوان وعلى رأسهم الرئيس مرسي.

(١٢) نفس المرجع السابق.

- الإعلان عن اعتقال عناصر تابعة لكثائب القسام متورطة في هجمات ضد الجيش المصري وقوات الأمن المصرية في سيناء، وتلفيق علاقة المعتقلين بالاشتباكات في كل من (العريش)، (الشيخ زايد)، و(رفح الحدودية).
- اختباء قيادات من الإخوان المسلمين في قطاع غزة بعد هروبهم من مصر، ومنهم (محمود عزت) بهدف إدارة العمليات ضد الجيش المصري في سيناء.
- تصدير اعترافات مفبركة لعناصر من حماس في الإعلام حيث يتم التركيز على إبراز (المخططات التخريبية) التي أعدتها كثائب القسام داخل الأراضي المصرية دعماً لمصري، واستغلال من اعتقلوا من سكان القطاع الذين جاؤوا لمصر من أجل العلاج أو الدراسة لهذا الغرض.
- إغلاق كل الأنفاق الحدودية خاصة أنفاق الوقود والبضائع بهدف خلق جو من التدمير والهيجان لدى الرأي العام في غزة، وخاصة أنّ الأنفاق تشكل شريان الحياة لأهالي القطاع.
- إغلاق معبر رفح بهدف التضييق على الناس تحقيقاً للتدمير الشعبي المنشود.
- بث إشاعات سلبية بين الناس، والتركيز على أنّ القطاع سيكتوى بنار الأحداث في مصر، خاصة بعد سقوط الحركة الأم لحركة حماس "جماعة الإخوان".
- إطلاق حملة تمرد في غزة على غرار حملة تمرد المصرية، وتحديد موعد لنهاية حكم حماس.
- السماح بإقامة معسكرات تدريب لعناصر دحلان الموجودة في مصر، وعناصر أخرى سيتم جلبها من الساحات الأخرى وتسكينها في الساحة المصرية.
- تموضع عناصر (دحلان) في عدة نقاط تماس مع قطاع غزة (رفح، معبر كرم أبو سالم، معبر إيرز، شرق مدينة غزة، شرق مخيمات المنطقة الوسطى ودير البلح، وخان يونس) بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي.
- إسناد جوي بواسطة المروحيات من الجانب المصري.
- اجتياز القوات المصرية لحدود قطاع غزة بحجة ملاحقة (العناصر الإرهابية) التي تقوم بعمليات تخريب في سيناء من خلال قوات خاصة.

## الباب الثاني : استراتيجيات الجيش الداخلية

١ - استراتيجية الجيش مع التيارات الشعبية.

٢ - استراتيجيات العسكر في مؤسسات الدولة.

٣ - تأثير الجيش على الاقتصاد.

### ١ - استراتيجية الجيش مع التيارات الشعبية :

#### أ - استراتيجية الجيش مع الإخوان :

لم تتعرض الاشتراكية أو الرأسمالية ، لأي تصنيفات مؤذية أو هجمات إعلامية واسعة كما يتعرض الإخوان المسلمون، فهل من الموضوعية في شيء أن يتم استنفار قوى عديدة لتسليط الضوء على ذم الإخوان، بينما يسلم الآخرون من التشهير ونكران الحقوق؟<sup>(١٣)</sup>.

#### خطة الانقلاب :

خطة الانقلاب تعتمد على استراتيجية :

١ - تفجير حالة عنف، ومعها توسيع حملة تخويف وترهيب للمجتمع كله.

٢ - إصاق تهمة العنف بجماعة الإخوان المسلمين منذ اليوم الأول للانقلاب، حتى يمهد عملياً لحملة تخويف واسعة للمجتمع من جماعة الإخوان المسلمين، ثم يستخدم تلك الحملة كغطاء لشن حملة قمع دموية ضد الجماعة.

٣ - الحملة الإعلامية المكثفة: والتي تحاول إصاق تهمة العنف بجماعة الإخوان المسلمين والتي تهدف أساساً لتجهيز المسرح لحملة عنف منهجي ضد الجماعة، وضد كل القوى التي تقف ضد الانقلاب العسكري، وهي حملة سوف تتوسع بعد ذلك لتشمل كل القوى الإسلامية ذات الحضور الجماهيري.

(١٣) خطورة الحرب على الإخوان المسلمين - عبد الستار قاسم .



لكن، هناك هدف آخر لحملة إصاق تهمة العنف بجماعة الإخوان المسلمين، وهو أن يعتقد البعض أنّ مصر مقبلة على موجة عنف جديدة، خاصة الكتل التي أيدت الانقلاب، والتي أصبح ترهيبها وتخويفها من موجات عنف جديدة، وسيلة عملية للسيطرة عليها وتوجيهها بالطريقة التي يريدتها قادة الانقلاب.

فأصبحت بعض الكتل المؤيدة للانقلاب تحت السيطرة الكاملة لخطاب الانقلاب، ومسلوبة الإرادة بالكامل، تنفذ أوامر قائد الانقلاب، وتتورط كل يوم في حالة نزاع أهلي دموي، وصل لحد الحرب الأهلية، الفعلية أو الضمنية.

وإذا خرجت كتل من حالة الخوف، وأعدت النظر في تأييدها للانقلاب العسكري، وبدأ التأييد الشعبي للانقلاب يتقلص، سوف يحاول قادة الانقلاب إعادة الغطاء الشعبي مرة أخرى، من خلال موجات عنف مدبرة، أو حملات تخويف وترويع.

٤ - دفع الجماعة إلى الانزلاق نحو العنف، فيمارس عنفاً منهجياً ضد مظاهرات أنصار الشرعية، أسقط مئات القتلى في مذابح مروعة متتالية، في محاولة لدفع جماعة الإخوان إلى الزاوية الضيقة، فإمّا أن تخرج من الشارع وتستسلم، أو تضطر لمقاومة العنف فتزلق إلى مربع العنف.

٥ - إضعاف جاذبية جماعة الإخوان المسلمين، كحركة سياسية سلمية، حتى تتزايد جاذبية جماعات العنف الأخرى وتجذب الشباب، فتوفر ذريعة للانقلاب العسكري.

فككل الانقلابات العسكرية، يحتاج قادة الانقلاب إلى غطاء مستمر لفترة طويلة، وقد اختاروا عنواناً أميركياً خالصاً وهو الحرب على الإرهاب، مما يعني أنّ إحياء العمل السياسي السلمي في مصلحة الانقلاب العسكري، وتغذية وتقوية العمل السياسي العنيف في مصلحة الانقلاب أيضاً (١٤).

٦ - استخدام العصا القانونية بإصدار قانون منع التظاهر، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء باعتبار الإخوان جماعة إرهابية وما ترتب عليه من إمكانية الحكم على المتظاهر بخمس سنوات وقائد المظاهرة بخمسة وعشرين عاماً، وربما يصل الحكم إلى الإعدام، ناهيك عن انتشار ظاهرة تليفق الجرائم الجنائية للشوار.

(١٤) الانقلاب على الثورات.. ماذا جرى؟ - أسامة أبو ارشيد

٧ - إشعال الفتنة الكبرى في مصر من خلال تقسيم المجتمع لفريقين: فريق الانقلاب وفريق الإخوان المسلمين الذي طالما حاول تشويههم وتجريمهم لضرب الثورة بكل قوة تحت غطاء مسمى ضرب الإخوان الإرهابيين، إضافة إلى إعادة اللعب على ملف الفتنة الطائفية .

## سيناريوهات الانقلاب على الإخوان وأهدافها الاستراتيجية بالتعاون مع القوى الإقليمية و الدولية :

سيناريوهات الفتنة المتوقعة ، والتي تتم بتدبير أجهزة الانقلاب لتحقيق عدة أهداف مجتمعة بضرية واحدة.

هذا إضافة الى العديد من المتغيرات الجارية الآن دولياً ومحلياً تؤكد فرضية ذهاب العسكر لإشعال فتنة كبرى في مصر:

- **على المستوى الدولي:** انزعاج الغرب الشديد من الوافد الحضاري القادم بقوة مهدداً عرشه المهيمن على القرار العالمي ومقدراته، والذي تمثل في النمو المتسارع للنظم الإسلامية التي جاءت تترأ على السلطة نتيجة للربيع العربي.

هذا إضافة إلى النمو المتسارع لتركيا ذات الشعارات الإسلامية والانتماء الإيديولوجي للإسلام، وتحديداً فكر الإخوان المسلمين، والتحضيرات الجارية على قدم وساق لوقف الربيع العربي، وتقويض كافة نتائجه والعودة إلى المربع الأول ما قبل اشتعال فتيل الربيع العربي<sup>(١٥)</sup>.

- الإجراءات الواضحة لتقويض نظام (رجب طيب أردوغان) والتي بدأت بالفعل على المستويين المحلي والإقليمي، بإشعال المزيد من الفتن الداخلية والخارجية، مستغلين العديد من أوراق المعارضة الداخلية، وخارجياً أوراق الأكراد، سوريا، وإيران ذات النفوذ المتزايد في المنطقة بعد التنسيق الإيراني والغربي الأخير على تقاسم النفوذ والمصالح بالمنطقة.

- اشتعال الحراك الثوري وغياب قدرة الانقلابيين على السيطرة عليه أو وقفه، مع التزايد الكمي والنوعي في شرائح المنضمين الجدد إلى ثوار الشرعية، خاصة أنّ نسبة كبيرة منهم من المتحولين من تأييد الانقلاب إلى الانضمام لصفوف أنصار الشرعية.

(١٥) سيناريوهات الفتنة القادمة وأبعادها المحلية والعالمية/ ابراهيم رمضان الديب.

- الإشارات المتكررة التي تأتي من الجيش والتي تؤكد تملل وغضب الكثير من القيادات الوسطى والدنيا من الانقلاب، ومن كل ما يمارس ضد أهلهم من أبناء الشعب المصري.

- الضغط الأميركي والأوروبي والعربي المؤيد للانقلاب بضرورة تسريع إجراءات تمكين الانقلاب على الأرض، ووقف الحراك الثوري المحرج لهم بشدة أمام العالم وأمام شعوبهم.

- وجود صراعات حقيقية بين قادة الانقلاب على السلطة من جهة، وبين العسكر وبعض النخب السياسية الطامحة في السلطة، والداعية إلى سرعة حسم المشهد السياسي في مصر بأسرع ما يمكن، ولو بكلفة دموية باهظة التكلفة.

- الترتيبات الإقليمية التي تمت بين الإيرانيين والأميركيين في المنطقة والتي تسير في اتجاه دعم وتمكين الانقلابيين في مصر حفاظاً على مصالحهم جميعاً بالمنطقة، وحصار ووقف أي قوة سنية وطنية يمكن أن تصل إلى السلطة وتهدد مصالحهم.

- السفور والفجور الشديد في أداء حزب النور وشخصيات إسلامية محسوبة على التيار الإسلامي ضد أنصار الشرعية - وتحديد الإخوان المسلمين- والذي ازداد بشدة غير مسبوق مع مسلسل الدستور الجديد، والذي يؤكد المحللون أنه يأتي بناء على توجيه مباشر من أجهزة الانقلاب.

- تحويل العديد من القيادات الإخوانية إلى سجن العقرب شديد الحراسة وفرض عزلة فردية، وطوق أممي شديد جداً عليهم، تمهيداً لأمر يدبر بليل تلفه مؤامرات محلية ودولية مشتركة ضد الإخوان المسلمين الحارس الأمين على الإسلام الوسطي المعتدل في مصر والعالم بأسره، خاصة بعد سقوط وتهاوي أكبر المؤسسات الإسلامية الرسمية في مستنقع الانقلاب.

- بعض الاعترافات المزورة لبعض المعتقلين والتي حرص ضباط أجهزة الانقلاب على سرعة الحصول عليها تحت ضغط التعذيب الرهيب، والترهيب باستخدام أهالي المعتقلين للضغط عليهم في وقت زمني واحد في عدد من المحافظات، للإيجاء بوجود تنظيم إرهابي لممارسة العنف على مستوى الجمهورية.

- التحذيرات المستمرة التي توجهها السفارة الأميركية لرعاياها بتوخي الحذر من أعمال إرهابية متوقعة في مصر.

في هذا السياق، نستطيع أن نرسم سيناريوهات الفتنة المتوقعة في الأيام القادمة، والتي تتم بتدبير أجهزة الانقلاب لتحقيق عدة أهداف مجتمعة بضربة واحدة.

- سلسلة من عمليات الإرهاب المدبرة من أجهزة الانقلاب وإصاقها زوراً وبهتاناً بالإخوان المسلمين وثوار الشرعية.

- عمليات اغتيال مدبرة من أجهزة الانقلاب بحق بعض القيادات السلفية والإسلامية المناهضة للشرعية وللإخوان المسلمين، خاصة تلك التي كلفت بحدّة الخطاب والمواجهة مع الإخوان في الفترة الأخيرة.

- عدد من العمليات الإرهابية الكبيرة في اتجاهات مختلفة (قوات مسلحة، كنائس) داخل القاهرة والإسكندرية وغيرهما، وإيقاع عدد كبير من القتلى<sup>(١٦)</sup>.

### ١- أهداف استراتيجية :

ويسعى الانقلابيون من وراء ذلك لتحقيق جملة أهداف، من أهمها:

- استعادة التوازن المعنوي داخل الجيش بمزيد من الاستعداد ضد الإخوان والثوار، واستعادة التوازن النفسي ضد الإخوان وثوار الشرعية، خاصة بعد النمو المستمر لمعارضة الانقلاب بين صفوف أقباط مصر وتحوله إلى شكل مؤسسي منظم يعمل داخل مصر وخارجها.

- تمهيد الساحة لتوجيه ضربة قوية ضد قيادات الإخوان بالمعتقلات، أهمها أحكام بالإعدام على ما يقارب الثلاثين من قيادات الصف الأول، خاصة الذين مارسوا أدواراً مهمة أثناء الفترة الأخيرة، إضافة إلى سنوات سجن طويلة تتراوح بين العشرة والعشرين عاماً لعدد كبير من القيادات العليا والوسطى في الجماعة.

- التخلص من الأوراق السلفية والإسلامية الموالية للانقلاب والتي انتهى دورها وتزايد مطالها بشكل مستمر ظناً منها أنها شريك حقيقي للانقلاب من حقه المطالبة بحصة من المكاسب.

- تثبيت أركان الانقلاب والتمكين له في مصر وتمهينة الوضع لاعتراف أميركي وغربي رسمي، خاصة بعد الانتهاء من مسلسل الدستور.

(١٦) نفس المرجع السابق.

إذاً، الساحة الدولية والإقليمية متفحة ومهيأة لتوجيه ضربة قوية وعنيفة ضد التمدد الإسلامي السني والذي بلغ ذروته تلقائياً في أوروبا وأميركا ومناطق واسعة من أميركا الجنوبية على مستوى المهتمدين الجدد للإسلام، والعودة للهوية الإسلامية الواضحة بين صفوف المهاجرين المسلمين بالدول الغربية.

هذا إضافة إلى تأثيرات الربيع العربي المفاجئ والذي أعلن بداية انهيار النظم الاستبدادية الوكيل الغربي على شعوب ومقدرات المنطقة، بل ووصول الإسلاميين أنفسهم إلى السلطة والذين يعدون (داخل بعض الدوائر الغربية) المصدر الأساسي للخطر على الغرب.

إذاً، هي حرب عالمية ثالثة ضد الإسلام وعناصره الفاعلة، لا ريب في ذلك، وهذا ما تؤكد سنن التاريخ وحقائق الواقع.

وعلى الإسلاميين وأنصار الشرعية أن يكونوا رأس حربة في الدفاع عن حقوق شعوب غافلة نائمة لا تدرك من حقيقة أمرها وما يجري شيئاً، وليتحمل هؤلاء الشباب والفتيات الصغار بدمائهم الزكية الطاهرة مسؤولية وأمانة الدفاع عن أمة وشعوب منطقة بأسرها في محطة تاريخية هي أصعب محطات التاريخ العربي والإسلامي.

**قوة جماعة الإخوان المسلمون وصعوبة القضاء عليها :**

١ - جماعة الإخوان المسلمين - ولأنها تنظيم شعبي متجذر في المجتمع- تعتمد أساساً على قدرتها على التعبئة والحشد الجماهيري. وسر قوتها الحقيقي في انتشارها المجتمعي، وقدرتها على كسب الأنصار والمؤيدين، وفي قدراتها الحركية الشعبية المنظمة، مما يعني أنّ السلمية هي واقعياً تمثل مركز قوة جماعة الإخوان المسلمين في مواجهة الانقلاب.

وقادة الانقلاب يدركون أنّ جماعة الإخوان المسلمين جماعة سلمية ولن تنزلق للعنف، ويدركون أيضاً أنّ سلمية الجماعة هي أهم مصدر لقوتها في مواجهة الانقلاب.

فالحراك السلمي للجماعة يعضد موقعها الشعبي، ويحمي تجذرها في المجتمع، ويعضد توسع دائرة التأييد الشعبي لها، في حين أنّ العنف يهدم كل ما تريد الجماعة تحقيقه.

فبالسلمية تكسب جماعة الإخوان المسلمين وأنصار الشرعية المعركة مع الانقلاب العسكري، ولكن بالعرف يكسب قادة الانقلاب. لذا فإنّ تمسك جماعة الإخوان المسلمين بالسلمية، هو أهم أسباب قوتها.

وفي كل الحالات، فإنّ قادة الانقلاب يريدون التخلص من جماعة الإخوان المسلمين، حتى يستقر الحكم العسكري<sup>(١٧)</sup>.

٢ - إنّ جماعة الإخوان المسلمين تشكل أكبر تنظيم عالمي الآن، وهي منتشرة في كل بقاع الأرض ولها مؤيدوها المستعدون للدفاع عنها وحمايتها، وهي جماعة منتشرة بشكل واسع في البلدان العربية والإسلامية وقادرة على كسب الانتخابات فيما إذا فتح لها المجال لخوضها. وعناصر جماعة الإخوان منتشرون بكثرة، وهم يتمتعون بمناصبين كثيرين في الساحة العربية الإسلامية، وعمامة الناس إجمالاً يقفون معهم ويمكن أن ينتخبوهم بسبب تبنيهم الفكرة الإسلامية.

ويميل جمهور الناس في المنطقة العربية الإسلامية إجمالاً إلى الدين، وهم ليسوا متدينين لكنهم يرون أنّ مخرج الناس من أزماتهم يكمن في تطبيق الإسلام كنظام سياسي لأنه يقيم العدالة. ومن المفروض أنّ يضع أي سياسي في الحسبان توجهات الناس وقناعاتهم حول الشؤون العامة.

ربما تستطيع دولة مثل الإمارات العربية أنّ تحاصر الإخوان بسبب ظروفها، ولكنه من الصعب على دول مثل مصر وسوريا والعراق والأردن أنّ تنجح في مساعدتها للتخلص من جماعة الإخوان. الإمارات لا تعاني من انتشار الجماعة في صفوف المواطنين، كما أنّها تفتقر أصلاً إلى العدد السكاني الكبير، أمّا الدول ذات الكثافة السكانية والتي شهدت انتشاراً تدريجياً للإخوان فيصعب عليها معالجة الظاهرة على هواها، وهي تغامر باستقرارها وتماسكها الاجتماعي إنّ حاولت على النمط المصري<sup>(١٨)</sup>.

### هل فشل الإسلاميون في الحكم أم تم إفشالهم؟ :

رغم الترويج الواسع لمقولة فشل الإسلاميين في الحكم، إلا أنّ مشكلة هذه الأطروحة أنّها ضعيفة المصدقية من عدة وجوه:

(١٧) الانقلاب على الثورات.. ماذا جرى؟ / أسامة أبو ارشيد

(١٨) خطورة الحرب على الإخوان المسلمين / عبد الستار قاسم.

أولاً: لأنّ من يرددها هم خصوم الإسلاميين، وهي تأتي في إطار الصراع السياسي القائم بينهم وبين القوى الأخرى المناوئة لهم في فضاء المرحلة الانتقالية التي أعقبت الانتفاضات الثورية للربيع العربي.

بل يُلاحظ أنّ اللهجة التي تتردد فيها الأطروحة توحى بأنّ المراد منها الإعلان أنّ مشروع الإسلاميين قد فشل، تمهيداً لطي صفحتهم بالكامل، وإزاحتهم من المشهد السياسي.

وثانياً: لأنّ تجربة الإسلاميين في الحكم لم تتوفر لها الشروط الموضوعية للنجاح أصلاً، وأكثر من ذلك، فقد تعرضوا وما يزالون لشبكة معقدة من الأفخاخ من قبل الدولة العميقة التي عملت دهاقتها على إفشال تجربة الإسلاميين بالتنسيق مع كافة القوى السياسية المناهضة لهم في الداخل والخارج.

وثالثاً: لأنّ الغرب بما له من تأثير طاعٍ على البيئة الإقليمية لم يكن جاداً بقبول الإسلاميين في الحكم، إنما قبل بهم مؤقتاً كمعطى فرضه الأمر الواقع، وما المرحلة السابقة سوى لحظة استيعاب لهم فقط، وبمناوبة مصيدة لإفشالهم، من أجل إزاحتهم عن سدة الحكم بحجة الفشل. أمّا ما مكن الثورة المضادة من استعادة زمام المبادرة وخاصة في الساحة المصرية فليست أخطاء الإسلاميين وحدهم، بل القدر الأكبر من المسؤولية تتحملة كافة القوى المناوئة لهم، ومن الظلم تحميل الإسلاميين مسؤولية الفشل.

وإذا كان الإسلاميون قد أخطئوا، فخطوهم يندرج في خانة الخطأ في الوسيلة والاجتهاد، بينما أخطاء غيرهم تتصل بالغاية والهدف، لأنّ قطاعاً عريضاً من هذه القوى المناهضة للإسلاميين قاد حملة ممنهجة لإفشال تجربتهم، وتحالف مع رموز الدولة العميقة وغيرهم لأجل ذلك.

وقديماً قيل "لا يستوي من طلب الحق فلم يدركه، مع من أراد الباطل فلحق به"، والفرق شاسع بين خطأ الاجتهاد وخطأ الهوى والعناد<sup>(١٩)</sup>.

(١٩) هل فشلت تجربة الإسلاميين في الحكم؟ / عبد الرحمن محمد فرحانة.



## وأبرز أخطاء الإسلاميين هي

- استخدام أساليب الحشد بدلاً من بناء الشراكة مع القوى الأخرى، مما عظم من حالة الاستقطاب، وأدى لعدم قدرة كافة الأطراف على ممارسة العمل المشترك، والعجز عن تبني خطاب قومي جامع.
- تداخل السياسي بالدعوي في الخطاب السياسي للإسلاميين، مما أثار حفيظة القوى المناوئة لهم، وفجر مخاوف القوى الغربية المراقبة للمشهد العربي كذلك، وفي نهاية المطاف تحالف الداخل والخارج ضد تجربتهم.
- عدم قدرتهم على التفريق بين مقتضيات الثورة ومتطلبات الدولة، وإدارة مرحلة الثورة بأدوات الدولة.

## أما أهم أخطاء القوى الأخرى فهي

- غياب روح المشاركة مع الإسلاميين في الحكم، واعتماد أساليب المناكفة والإفشال، بل والتنسيق مع القوى الخارجية لإسقاط تجربة حكم الإسلاميين.
- تقديم غطاء شرعي لقطاعات عريضة من الدولة العميقة من قواد الثورة المضادة، عبر إشراكهم في جبهة المعارضة السياسية للإسلاميين، مما مكّهم في نهاية المطاف من القفز على سدة الحكم من جديد.
- ومثلما فشلت هذه القوى في الحكم سابقاً، فشلت في المعارضة كذلك، إذ قدمت نموذجاً سيئاً، بلغ من السوء أن فضلت هذه القوى حكم العسكر على الإسلاميين، ورفضت منح الحكام الجدد من الإسلاميين فرصة التجربة الكاملة.
- وفي المحصلة، فمن يتأمل في أخطاء الإسلاميين، وأخطاء غيرهم، يدرك أن الإسلاميين لم يفشلوا، ولكن تم إفشالهم وفق خطة ممنهجة ومتدرجة. نعم هم أخطئوا كما أخطأ غيرهم، لكن من يتحمل المسؤولية هو من وصلت أخطاؤه درجة الخطيئة (٢٠).

(٢٠) هل فشلت تجربة الإسلاميين في الحكم؟ - عبد الرحمن محمد فرحانة

## ما هو مستقبل الإخوان المسلمين في ظل الحكم العسكري :

تجربة الإسلاميين في الحكم لم تكتمل بعد، فهي أجهضت بقوة الانقلاب العسكري في مصر، ومازالت تغالب قوى الثورة المضادة في تونس وغيرها. وخبرة التاريخ تقول إن من ينتزع الحكم ببنادق العسكر بالرغم من قوة مشروعه الحضاري أو السياسي يعود ثانية وبقوة أكبر، لأن القوة العارية في الميدان السياسي لا يمكنها توفير شرعية البقاء للمتغلب بلا مشروع فكري على المدى الاستراتيجي.

والإسلاميون سيقون القوة الأكبر في المشهد السياسي في المنطقة برغم إزاحة بعضهم عن الحكم كما في مصر، وبرغم إصرار مناوئهم على إسقاط تجاربهم في أقطار أخرى، وذلك:

١. لأن الأسباب التي دفعت الشعوب لانتخابهم والالتفاف حولهم ما زالت قائمة، وما يزالون الأقوى تنظيمياً والأوسع انتشاراً واتصالاً مع الجماهير، والتي ستلتف حولهم أكثر بسبب مظلوميتهم جراء الحملة القاسية التي يتعرضون لها في الوقت الراهن.
٢. كما أن مشروعهم الفكري ما زال متسيداً للفضاء الثقافي العربي، وإزاحتهم عن الحكم بقوة الجيش في الحالة المصرية تثبت أن لا بديل عنهم سوى العسكر، أما سائر القوى الأخرى فليست سوى ديكور أكمل مشهد الانقلاب العسكري، وأعطاه الوجه المدني صورياً.
٣. ولأنهم في الحالة المصرية على سبيل المثال قدموا نموذجاً رائداً في الحكم والمعارضة، فحكم مرسي لم يشهد مساساً بحقوق الإنسان، ولم يتعرض لحرية الإعلام، وأعطى مثلاً مشرفاً عن الشفافية المالية، لدرجة أن الرئيس ذاته لم يكن يتقاضى راتباً من الدولة، كما أن الإسلاميين كمعارضة يتمسكون حالياً بسلميتهم بصلابة مدهشة بالرغم من قسوة حملة الاستئصال التي يتعرضون لها.
٤. وإذا كان العقل الجمعي لقطاعات من الشعب ثملاً حالياً بسبب تأثيرات الحملة الدعائية الطاغية التي تشنها قوى الثورة المضادة، فإن الشعب سيستفيق بأكمله لاحقاً، وهذه دورة الثورة بحسب مسار التاريخ، وانتفاضة الشعب بموجتها الجديدة ستكون أعنف وأنقى، لأن الثورة ستنتفي خبثها في المرحلة القادمة (٢١).

## ٢ - استراتيجيات العسكر مع الشعب :

١ - بالنسبة للشعب : تقديم صورة مغلوطة للموضوع برمته، فهو "صراع بين العسكريين الطيبين الذين جاءوا لإنقاذ الديمقراطية، وبين الإرهابيين الإسلاميين الأشرار المصممين على تحطيمها".

٢ - التواطؤ بين الجنرالات وبعض السياسيين: وهي سياسة تصفية للمعارضة الإسلامية بالتواطؤ مع بعض الشخصيات السياسية.

٣ - تواطؤ القوى الدولية مع جرائم الدولة التي يرتكبها العسكر ضد الشعب .

٤ - هدفهم الحقيقي : "ليس تصفية الإرهاب، على العكس تماماً، بل استئصال المعارضة الإسلامية المسماة بالراديكالية التي لم تقبل التحالف معهم والتي تهدد سلطتهم".

٥ - استئصال الخصوم من أجل المال.

٦ - الدفاع عن الجنرالات وليس عن الدولة .

٧ - التشويش على الحقيقة .

٨ - التوظيف المشوه للقيم: "التعليمات الموجهة هي : الإسلاميون يريدون الذهاب إلى الجنة، فلنأخذهم إليها، وبسرعة، لا نريد أسرى، نريد قتلى".

٩ - معاداة الإسلام تحت ستار معاداة الإسلاميين (المخربين أو الإرهابيين): "أوقف ضباط عديدون؛ بعضهم قريب من الإسلاميين، لكن كثيراً منهم لم تكن له أية صلة بهم، وخطؤه الوحيد هو كونه مؤمناً يمارس شعائره". " فقد أصبح يُشار بالبنان إلى من كانوا في السابق يؤدون واجباتهم الدينية، وبات عليهم أداء صلواتهم اليومية خفية، وأغلقت المساجد في الثكنات واحداً بعد الآخر، ولم يعد يُعرف ما إذا كان الجنرالات يريدون محاربة التيار الإسلامي أم الإسلام".

١٠ - تشويه صورة الخصوم.

١١ - ارتكاب الجرائم وإصاقها بالإسلاميين: "يستطيع الجميع أن يقتلوا ويعلقوا التهمة على ظهر الإسلاميين (٢٢) .

١٢ - توظيف الإعلام في التشويه بجرائم يرتكبونها هم: يعلق أحدهم على إحدى جرائم الجيش والشرطة ضد المواطنين بقوله: "ما فعلوه كان عملية إفساد مخصصة للتداول الإعلامي هدفها إفقاد الإسلاميين سمعتهم". وقد كان الإعلام عموماً أداة خطيرة في تسويق وجهة نظر العسكر في كل مراحلها وبكل إجراءاتها.

١٣ - مشاركة القضاء في الجريمة الشنعاء ضد الوطن والشعب .

١٤ - شحن النفوس ضد الخصوم: "الجنرالات كثيراً ما يشددوا على مخاطر الإسلاميين. "يجب ألا نترك البلاد تسقط بين أيدي الإسلاميين. إنَّ البلاد تتكل عليكم، أنتم عماد الوطن، عليكم أن تكتبوا أسماءكم في صفحات التاريخ. البلد مصابة بالغرغرينا، يجب أن نبتر . " وقد كان الجنرالات يخضعون العساكر لحشو دماغ حقيقي؛ يمر ضباط المفوضية السياسية بجميع ثكنات لتعبئتهم عقائدياً: "إننا نواجه ظرفاً خطيراً، يجب إنقاذ الجمهورية من المشروع الظلامي الذي يترص بها، يجب تصفية الخونة" .

١٥ - عزل قادة المعارضين عن أنصارهم وعن قواعدهم الجماهيرية .

١٦ - الاعتقالات الواسعة .

١٧ - الاتكاء على تاريخ الجيش في ترويح مشروعهم التدميري .

١٨ - - تغيير وظيفة الجيش: "وضع الجيش في احتكاك مباشر مع السكان المدنيين، وراح يلعب دور الشرطي الذي ليس بدوره.

١٩ - تحويل الجيش إلى مؤسسة تابعة لشخصيات ومناطق معينة .

٢٠ - قتل معاني الشرف العسكري لدى الجندي .

٢١ - إيقاع الفتنة في صفوف الجيش حتى لا تنشأ حركات مضادة لإجرام الجنرالات ، فقد اعتمدت الترقية في الجيش على الوشاية والقيام بالعمليات القذرة ضد الأبرياء، و"هذه الطريقة

(٢٢) جنرالات مصر على خطى جنرالات الجزائر، فهل ينجحون؟! / نبيل فولي

استطاع الجنرالات تفريق صفوف الجيش الوطني الشعبي؛ لكي يسودوا بشكل أفضل، ويدخلوا في رُوع الجميع كذبة شرعية المعركة التي يقودونها ضد الإسلاميين، رغم وحشية الوسائل المتبعة" مع إيقاع العقوبات الشديدة بكل من يُشتَم منه رائحة تأييد للإسلاميين .

٢٢ - السيطرة على الجنود بالمخدرات والخمور.

٢٣ - تلويت أكبر عدد من الجنود والضباط بدم الأبرياء .

٢٤ - القوات الخاصة من الجيش والشرطة هي عماد الانقلابيين، فالحرب على الشعب .

٢٥ - المخبرات رأس الحربة في عمليات القتل والترويع .

٢٦ - التخلص من الحلفاء عند الخوف من نفوذهم .

٢٧ - توسيع دائرة العدو حتى يشمل من أيد الإسلاميين ومن يُشك في ولائه : "شهد الجيش عملية تطهير هامة على نحو خاص؛ سجن أولئك المتعاطفون مع الإسلاميين، وأيضًا أولئك الذين لم يتفقوا مع خط القيادة العسكرية الجديد... تتالت عمليات الاعتقال والتصفيات الجسدية بوقع جهنمي، ودُفع بالعديد من العسكريين إلى الفرار من الجيش دون أن يكونوا في معظم الأحيان متعاطفين مع الإسلاميين . "كانت الرسالة واضحة : يجب تصفية جميع من يريد الإسلاميين .

٢٨ - توظيف سلاح الخوف بقوة : "عمليات القتل الملتوية التي يقوم بها رجال الاستخبارات العسكرية، ليست وليدة المصادفة أو عدم الكفاءة، بل كانت بالفعل سياسة متعمّدة، الهدف منها رفع مستوى العنف الإرهابي لإبقاء السكان في حالة خوف" ، ولأجل هذا ربما بالغوا في التنكيل بالأبرياء .

٢٩ - رفض جميع أصناف النصح والنقد أو مناقشة سلطات الجنرالات ونفوذهم: "لا يسمح الجنرالات بإعادة النظر بسلطتهم؛ لذا لم يترددوا بقتل أو سجن كل عسكري اعترض على سياسة استئصال التيار الإسلامي، ولم ير حلاً سوى الحوار.

٣٠ - البحث عن الشرعية .

٣١ - اتساع دائرة السرقة والنهب وتجارة الحرب : "خلال سنوات الحرب هذه امتلأت جميع الجيوب؛ جيوب الإرهابيين وأيضًا جيوب غالبية الضباط وكبار الضباط.

٣٢ - الاعتماد في بعض العمليات القذرة على البلطجية والزعران والخارجين على القانون وإطلاق أسماء وطنية عليهم .

٣٣ - بعض عرب الخليج يخرقون العزلة السياسية للأنظمة المجرمة.

٣٤ - توظيف سلطات الطوارئ بشكل منهجي ليس لمواجهة التحدّيات الأمنية الحقيقية وحسب، بل أيضاً لترهيب أو مضايقة أو اضطهاد المعارضين السياسيين، بمن فيهم النشطاء والصحافيون (٢٣).

٣٥ - بالنسبة للشباب : في المجال الاقتصادي، يشعر معظمهم بالقلق على مستقبلهم؛ وبأنّ الوظائف المتوفرة لا تذهب إلا لمن لديه (واسطة)؛ وأنه ليس هناك من سيادة حقيقية للقانون تطبق على الجميع من دون محاباة.

أمّا في المجال السياسي، فهناك شعور متعاظم بأنّ الدولة تكيل لهم بمكialsين؛ فمن جهة تشجعهم على العمل الجماعي والانخراط في العمل الحزبي، ومن جهة أخرى توقعهم على تعهدات بعدم الاشتراك في أي نشاطات حزبية جامعية (٢٤).

### ٣- استراتيجيات الجيش في تصفية الثورة :

إنّ تصفية الثورات تتحقق من خلال العوامل التالية:

- تدهور الوضع الاقتصادي عبر شل حركة الإنتاج وإغلاق الطرق ووقف التصدير إلى الخارج، الأمر الذي من شأنه إغلاق بعض المصانع وزيادة عدد العاطلين الذين يمكن تجنيدهم لمهام أخرى، فضلاً عن اتجاه بعضهم إلى الانخراط في أنشطة تخل بالأمن.

- ضرب السياحة التي تعد العصا السحرية لإنعاش الاقتصاد بما تحقّقه من عائد سريع يحدث أثره في قطاعات واسعة بالمجتمع.

- إشاعة عدم الاستقرار في البلد عبر نشر الفوضى وتشجيع الإضرابات والاعتصامات، وإقناع أكبر عدد ممكن من الأهالي بأنّ أمانهم مفقود، ليس في عيشهم فقط ولكن في حياتهم أيضاً.

(٢٣) السلطوية المتجدّدة في مصر: إنه أسلوب حياة - ناثان ج. براون

(٢٤) الجيل الجديد بحاجة لمن يسمعه/ مروان المعشر

والبلطجية دورهم أساسي في هذه العملية، باعتبار أنهم الأقدر على الترويع وتوزيع الخوف على قطاعات المجتمع.

- استثمار المنابر الإعلامية في إحداث أكبر قدر من تشويه الحاضر والتشكيك في المستقبل. وفي هذا الصدد فإن التلفزيون بتأثيره الخطير في المجتمع يعد أفضل وسيلة للقيام بهذه المهمة التي تتجاوز حدود التشويه إلى تجريح صورة القائمين على الأمر والحط من أقدارهم، ورفع منسوب الجرأة عليهم إلى حد إهانتهم في وسائل الإعلام المختلفة.

- تشجيع العصيان المدني والسعي إلى توسيع نطاقه لكي تشارك فيه قطاعات واسعة من المجتمع.  
- إثارة النعرات الطائفية والعداوات العرقية، بما يؤدي إلى تفتيت المجتمع وشرذمته، ومن ثم تغييب فكرة الإجماع الوطني.

- توفير الغطاء السياسي للعنف لإتاحة الفرصة أمام القوى المناوئة لكي تسهم في توتير المجتمع وترويعه، إلى جانب ترهيب الأجهزة الرسمية.

- تعميق الاستقطاب السياسي عبر إثارة خلافات الفرقاء السياسيين ووضع العراقيل أمام التوافق في ما بينها، ومن ثم دفعهم إلى أبعد نقطة في الفراق، بحيث يغدو العيش المشترك متعذراً، وتصبح المفاصلة خياراً وحيداً.

- كسر هيبة السلطة ورفع منسوب الاجتراء والتطاول عليها، لكي يصبح إسقاطها احتمالاً وارداً وغير مستبعد.

- الوقيعة بين مؤسسات الدولة، خصوصاً تلك التي تحمل السلاح، لكي يصبح الاحتكام إلى السلاح أحد البدائل المطروحة لحسم الخلافات.

- إفشال مخططات إقامة النظام البديل ووضع العراقيل أمام محاولات إقناع الناس بأن ثمة بديلاً جديداً يلوح في الأفق، لأن استمرار الفراغ والإبقاء على أنقاض النظام السابق على الثورة كما هي، يسهل عملية استبدال النظام المستجد بغيره.

- تحسين صورة النظام السابق لإذكاء مشاعر الحنين إليه بعدما تسحب مساوئه في الذاكرة، خصوصاً في ظل استمرار معاناة الناس بعد الثورة جراء الحصار المفروض عليهم.

- تشويه صورة الرئيس الجديد أو النظام الجديد ، بإطلاق مظاهرات معادية له تروج لها من قبل وسائل الإعلام المحلية و الدولية، و يعتبرونه أسوأ كارثة حلت بالبلد .

- تجنيد كبراء البلطجية أو زعران البلد وتكليفهم بالاستيلاء على الشوارع الرئيسية في العاصمة، ومن ثم استدعاء رجاله من أنحاء البلاد، ليتجمهروا في الشوارع ويطلقوا الهتافات الرخيصة التي تحطّ من قدر وهيبة النظام الجديد.

- اغتيال شخصيات وطنية في شوارع العاصمة حتى يخيم عليها الذعر و الخوف.

- التواطؤ مع بعض قادة الجيش على قصف بعض المراكز الرئيسية .

إنّ عملية الانقضاض على الربيع العربي أُسْتُثِرت إلى حد كبير مثل ما حدث في مصر من ناحيتين، الأولى: أنّ العملية استثمرت إخفاقات حكم الإخوان للتدليل على فشل الربيع العربي ورفض الجماهير لممارساته. والثانية: أنه تم توظيف فكرة الحرب على الإرهاب التي أعلنت بمصر في مواجهة الإخوان للتنكيل بالمعارضين السياسيين والحقوقيين في عدة أقطار عربية، حتى ولو لم تكن لهم علاقة بالإخوان، في تكرار لما لجأت إليه الأنظمة العربية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١م، حين أعلنت واشنطن حربها الكونية على الإرهاب، وكان المعارضون والناشطون العرب من ضحايا تلك الحملة<sup>(٢٥)</sup>.

### معطيات ساعدت الانقلابيين تتمثل فيما يلي :

- سيل الكتابات التي حفلت بها الصحف العربية الصادرة في لندن وأغلب الصحف الخليجية التي ركزت على هجاء الربيع العربي، والتدليل على فشله والإعلان صراحة عن موته في بعض الأحيان، وهي الدعوة التي رددتها بعض المنابر المصرية، خصوصاً تلك التي سعت إلى الطعن في ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١م وتجريحها.

- الاحتشاد التلفزيوني المعبر عن ذات الموقف الذي عبرت عنه بعض القنوات الخاصة في مصر، إضافة إلى قناة العربية السعودية التي تبث من دبي، وسكاي نيوز التي تبث من أبوظبي، وهما

(٢٥) إجهاض الربيع هدف النهاية/ فهد هويدي.



تتبنين خطاباً مناوئاً لقناة الجزيرة القطرية. ومعلوم أنّ الأخيرة صدر قرار بإغلاقها وملاحقة ممثلها في القاهرة، بعدما تم إغلاق القنوات المعبرة عن الرأي الآخر في مصر.

- مسارعة دول (الاعتدال) في المنطقة المثيرة للغط والشبهات، التي خاصمت الربيع العربي منذ انطلاقه إلى الحفاوة بالانقلاب الذي حدث في مصر، وهرولتها نحو توفير احتياجات الوضع الاقتصادي المتأزم، إضافة إلى الجهد الدبلوماسي الذي بذلته لتلين مواقف الدول الأوروبية التي عارضت انقلاب الثالث من يوليو/تموز الماضي.

- الجهد الإسرائيلي السياسي والإعلامي المشهود الداعي إلى مساندة انقلاب يوليو/تموز الماضي، والضغط التي مارسها إسرائيل لدى واشنطن والعواصم الغربية الأخرى لإقناعها بأهمية استمرار توريد السلاح إلى مصر، وعدم توقيع أية عقوبات عليها بسبب وصف ما جرى بأنه انقلاب.

. في ٨/٢٦ الماضي نشرت صحيفة (الوطن) القاهرية أنّ منسق حركة (تمرد) في السعودية (م.م) أنجب طفلاً سماه السيسي، وإذا صح الخبر فإنه يكشف للمرة الأولى أن حركة تمرد المصرية لها ممثل في المملكة، الأمر الذي يثير العديد من الأسئلة المهمة عن علاقة السعودية بالحركة.

. في (الأخبار) أيضاً أنّ الفريق (أحمد شفيق) المقيم في أبوظبي صرّح لأحد البرامج التلفزيونية التي جرى بثها مساء الأحد ٩/٨ (العاشرة مساء) بأنّ الإمارات دعمت الداخلية المصرية بالأسلحة مؤخراً لمواجهة الإرهاب.

وفي ذات الوقت ذكرت التقارير الحقوقية أنّ حملة بوليسية واسعة النطاق استهدفت خلال الأشهر الأخيرة الناشطين والمدونين في بعض دول الخليج، بدعوى انتمائهم أو تعاطفهم مع الإخوان وحزب الله.

وبعد إعلان مدير شرطة دبي عن إعداد قائمة لإخوان الخليج لمنعهم من دخول أقطاره، وإرسال قائمة أخرى إلى بعض العواصم العربية لمنع دخول هؤلاء الأشخاص إليها، فإنّ السعودية أصدرت قراراً باعتقال أي إخواني باعتباره إرهابياً، حتى إذا كان قادماً للحج أو العمرة، وذلك بالإضافة إلى منع ١٢٠٠ سعودي من مغادرة البلاد.

وتم ذلك بعد إصدار أحكام بالسجن للعشرات من الناشطين الحقوقيين، تجاوز مجموعها ٨٠٠ عام في إحدى القضايا، وكانت أبرز التهم هي عدم طاعة ولي الأمر.

في هذه الأجواء أعلنت حركة حماس عن اكتشافها مخططاً استهدف غزة شاركت في ترتيبه إسرائيل وبعض عناصر السلطة في رام الله، وأشار إلى دور فيه لبعض الدول العربية التي تؤوي وتساند بعض الهاربين من قيادات الأمن الوقائي.

وعُلم أنّ من بين ما استهدفه المخطط تنظيم احتشاد جماهيري تحت لافتة "تمرد" -أيضاً- لإحداث انقلاب ضد سلطة القطاع يوم ١١ نوفمبر/تشرين الثاني القادم، وليس معروفاً ما إذا كان لهذه التحركات صلة بحركة "تمرد" التي تحاول زعزعة النظام القائم في تونس، رغم أنّ الرئيس منصف المرزوقي هوّن من شأنها متكناً على عوامل عدة أهمها حياد الجيش هناك (٢٦).

#### ٤ - استراتيجية اختراق الأمن للأحزاب العلمانية :

قدمت الحركة الإسلامية في مصر لوحة فدائية و مشهداً قوياً أدهش كل المراقبين، لقوة موقفها السلمي من الانقلاب رغم تعرضها لفظائع من القتل والتعذيب. ويكفي أنّ نستحضر أنّ هذه القيادات الإسلامية كانت تُساق للمعتقل بصورة مُهينة واستفزاز تتخلله حالات من الضرب على الوجه، كما جرى مع (محمد بديع) مرشد جماعة الإخوان بعد أيام قليلة من فقدانه ولده، وهو المشهد الذي تكرر مع عدد من قياداتها الأخرى.

هذه الرمزية العميقة -أي الفداء والسلمية والتمسك برفض الانقلاب- لها تأثير في وجدان أي شارع ثوري. والحركة الإسلامية في مصر باتت اليوم -مختارة أو منقادة- هي عمود الارتكاز لثورة يناير/كانون الثاني ٢٠١١ التي استؤنفت في (رابعة) بمداد الدم المصري.

وفي ذات الوقت فإنّ الانقلاب لم يُظهر تراجعاً ولكنّه مستمر في بأسه وتجاوزه لكل الأعراف القانونية، وتوجهه إلى مزيد من البطش الذي انتهى إلى مفاجأة جديدة لتشكيلات حلفاء ٣٠ يونيو/حزيران الماضي.

هذه المفاجأة تمثلت في أنّ هذا التحالف المكون من نظام مبارك الواسع النفوذ كترس رئيس ومفصل وشريك أساسي مع الفريق السياسي، وجناح الأحزاب والحركات العلمانية المؤيدة

للانقلاب، أظهر سرعة في التحول، ظهرت في الانقضاض على بعض الحلقات الأضعف في التحالف في ما يشبه قصة الثورين الأبيض والأحمر.

وقد اتضحت تلك الصورة بجلاء مع استغاثة (أحمد ماهر) التي أعلن فيها أنه تحت التهديد بالتصفية الجسدية من النظام، والموقف الباهت والشريك من بعض شخصيات جبهة الإنقاذ ضده، وكأنما أُعطي نظام مبارك الضوء الأخضر لتصفيته وتصفية أو اختراق حركة ٦ أبريل بعد الاستغناء عن مشاركتها.

هذه الخلاصات المهمة من المواقف في هيكل الحركات العلمانية المؤيدة للانقلاب تؤشر إلى دلائل اختراق مبكر لأحزابها التي كانت تلتقي مع المخابرات الحربية للتحضير لـ"٣٠ يونيو"، وهذه اللقاءات كانت معلومة، لكنّ الجديد هو ما أسفر عنه المشهد من أنّ هناك أطرافاً داخل هذه التيارات كان لها تواصل خاص مع مخبري الفريق السيسي دون علم أحزابهم، ولذلك فإنّ إمكانيات تفكيك هذه الكتل الضعيفة شعبياً متوفرة جداً في ظل هذا الاستقطاب.

إنّ هذا الانهيار ومغازلة ترشح الفريق السيسي من أطراف رئيسية كحمدين صباحي تؤكد ما ذكرناه قديماً من أنّ هناك قناعة ذاتية لضمان مشاركة حكم عسكري في مصر، لكونه الضامن لإبعاد الإسلاميين، ولأنّ هناك قناعة لدى الحركة العلمانية أنّ طوق النجاة لها سيظل بيد العسكر، وليس المقصود قصة مرحلة انتقالية لاستئناس مدار مدني حتى لو اشتغلت اللجان بهذه المرحلة، فالمحصلة ستبقي اليد العليا للعسكر ونظام مبارك.

أمام ذلك كله وواقعية قراءة المشهد، فإنّ أمام قيادة الحركة المدنية وخاصة الحركة الإسلامية ضرورات فهم ما يجري على الأرض في الداخل من حركة استقطاب مستمرة، بالسلاح تخويفاً، أو بقناعة جزء من الشعب المصري يُشكل الأقباط قاعدة رئيسية منه، تنجح في تكوين مجتمع كامل ينساق خلف التضليل الإعلامي خلف السيسي كقائد ملهم يخطو خطواته الحاسمة.

أمام ذلك فإنّ التزام المحور الإسرائيلي الخليجي بات أقوى، وقد اتحد اليوم في مشروع خطير يحضر لإنهاء وضع غزة كلياً، وبدأ مرحلة حصارها الشرس، في اندماج كلي لهذا التعاون من الداخل المصري إلى دعم الأسد الضمني أو المباشر من القاهرة وتل أبيب ومحورها الخليجي، الذي قد يشهد تبايناً في هذا الملف من بعض أطرافه، لكنه في أساس مشروعه متفق مع هذا

الاندفاع نحو تصفية غزة ونفوذ الإسلاميين في مصر، ونقض الثورة السورية، وإسناد بقاء الأسد.

وهذه الخلاصة الأخيرة هي عمق الموقف الإسرائيلي ومرجعية الغرب في الرؤية المتاحة لتطويق استقلال الدول العربية بربيعها، خاصة في عمق الشرق الأوسط، وهو ما ساهم في تراجع الضربة العسكرية لنظام الأسد في أجندة السياسة الغربية، وإن بقيت احتمالاتها واردة لخشية واشنطن من انقلاب الطاولة كلياً عليها من المحور الإيراني الروسي، لكنّ هذا التوافق الجديد بين حكم السيسي وتل أبيب - بدعم المحور الخليجي أساساً- سيبقى في نظر الغرب يخدم تصورات محاصرة حركة التحرر الربيعي.

وهنا على الحركة الإسلامية وحلفائها العودة لقراءة كافة الملفات في الداخل والخارج، وليس المراهنة على صعود المشاعر الوجدانية لأنصار الثورة فقط.

فهذا الزخم العاطفي وهذه التضحيات لن تكفي لرسم طريق العودة الثوري، وهي تحتاج إلى طرح أسئلة الرؤية الاستراتيجية لعودتها، لا الماضي وفقاً لزخم الوجدان العاطفي فقط.

لقد مرت الحركة الإسلامية بتجارب صعبة في هذه الأحداث، دفعتها دفعاً لما كررناه سابقاً من أنّ مشروع الحركة الإسلامية يجب أن يتحول من حركة جماعة إلى حركة مجتمع وطني، وقد أضر هذا التأخير بفرص تطور أداء الحركة الإسلامية في مصر التي ثبت لها إخلاص أردوغان، وأثنت عليه وعلى تجربته، لكنّ مع الأسف الشديد لم تدرس تجربة الحركة الإسلامية في تركيا أردوغان جيداً.

إنّ وعي إشكاليات وقرارات الماضي مهم للبناء على التصور الجديد، وليس لملامة الحاضر أو الضحايا الذين يتحمل دماءهم، مثل ما يتحمل وزر عودة مصر لنظام مبارك من خرقوا المسار الدستوري وحرية التصويت، بغض النظر عن أخطاء الحركة الإسلامية وتقديراتها.

لقد طرح المراقبون المخلصون لمصر في مسارات الوضع السابق أهمية ضمان تدرج سلطة النفوذ، وتعزيز قدرات الشعب على مشروع الثورة في المؤسسة التشريعية لتأمينها من بطش الخصوم وانقلاب الأصدقاء، ولكنّ وقع المحذور وانقسم الشارع السياسي الذي يتلاعب بقسم منه الفريق العسكري اليوم.

وبدأت لعبة الحصار حتى وصلت إلى مستوى تهديد مرسى بالجيش في رسالة لم تُفقه في حينها، وكان خطأ ذلك الفقه واضحاً في اعتقاد الإسلاميين أنّ رص الصفوف المقابلة لـ ٣٠ يونيو قد يُعيد التصور لدى القيادة العسكرية التي كانت قد حسمت أمرها وخطتها، ونفذت من الثغرات التي تركتها الحركة الإسلامية، مع الإقرار ببأس وعبادة الفريق العلماني المتطرف.

ثم حين استوت حركة رابعة على الجودي وأظهرت قوة شعبية وإرادة مدنية، طرحنا هذا التساؤل هل لدى الحركة القدرة على الزحف الشعبي وإعادة خيار الثورة أم أنّ علمها أن تنعطف سياسياً خارج عملية النظام وتستثمر هذا الزخم؟

وكانت الإجابة بمدافع السياسي هي الواقع الذي فرض على الشعب المصري مع تحريض إعلامي ومشاريع قتل وسجن لم تنته، وهذه التضحيات -حتى لو كان بعضها جراً اجتهدات خاطئة في تقديرها لبطش العلمانية الدكتاتورية التي تستقي تجربة أتاتورك- قد خلقت أرضية نضالية وجدانية كبيرة، واستقطبت قواعد شعبية لا بدّ لها من إعادة تصور كامل لقيادة الحركة المدنية، وانفتاح الحركة الإسلامية على فكرة المشروع الوطني الشامل للثورة أكبر مما قدمته (٢٧).

## ٥- استراتيجيات العسكر مع النقابات و النوادي الرياضية :

قام النظام بحل كل المجالس المنتخبة للنقابات ونوادي أعضاء هيئة التدريس، ومد سيطرته على النقابات والجامعات تدريبياً مستخدماً في ذلك انفراده بالتشريع من جهة، ودعم ضعاف النفوس والمنتفعين (أو المخدوعين) من جهة أخرى .

ويستخدم النظام عدة وسائل للوصول إلى هدفه أولها تقسيم المجتمع إلى قسمين: إما أن تكون مع النظام أو تكون ضده، فالمباراة صفيرية ولا مجال لحرية الرأي، وهذه سمة جوهرية من سمات الأنظمة الشمولية والتسلطية والعسكرية.

والأداة الثانية هي العنف، فلا يمكن إقصاء الآخر دون استهدافه بكل صور التنكيل والقمع بهدف إخضاعه بالكامل والقضاء على كل القوى المنظمة المعارضة

وقد نالت جماعات (الألتراس) ما نال أي جماعة منظمة تعارض السلطة في مصر .

(٢٧) الثورة المصرية وأسئلة الرؤية الاستراتيجية/ مهنا الحبيب

ظلت ظاهرة (الألتراس) منذ ظهورها في مصر عام ٢٠٠٧ م غير مُسيسة، لكنها ناصبت الأمن والإعلام العداء على خلفية رياضية بحتة، رافضة تحويل الكرة إلى صناعة يستفيد منها الكبار على حساب الجمهور، ورافضة الممارسات القمعية للشرطة في المدرجات. لكن مع اندلاع الثورة، وانكسار حاجز الخوف، شاركت مجموعات الألتراس في الأيام الأولى للثورة، واشتركت في حماية الميدان وأسر الشهداء والمصابين، وفي الضغط أثناء محاكمات مبارك، كما شاركت في مليونية ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ التي انتهت باقتحام السفارة الإسرائيلية.

علماً بأنّ المواجهات الأمنية وسياسة الاحتواء مع جماعة (الألتراس) باءت بالفشل وذلك للأسباب التالية :

**أولاً:** طبيعة جماعات (الألتراس) ، فهي جماعات شبابية وغير منظمة تنظيمياً هرمياً تقليدياً، ويمتلك أفرادها قدرات على الانتشار والتضامن والعمل الجماعي، كما أنهم يميلون للمغامرة والمخاطرة والتصعيد والعداء الدائم لجهاز الشرطة.

**ثانياً:** طبيعة جهاز الشرطة، فبرغم القمع الذي يمارسه هذا الجهاز ضد الجماهير العزل، فإنه في واقع الأمر يفشل في المواجهات المباشرة مع المسلحين. والشرطة لا تجد أي كايح أمامها في قتل العزل من مشجعي كرة القدم أو المتظاهرين السلميين في الميادين أو الطلاب في ساحات الجامعات ولا تستطيع مواجهة أي هجوم من أفراد مسلحين، ويسيطر على أفرادها ما حدث في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ م عندما هزم الشعب الشرطة.

**ثالثاً:** طبيعة السلطة القائمة، والتي فقدت كل قدراتها الشرعية على الضبط وتحولت إلى ما يشبه عصابة مسلحة تعمل لمصلحة فئة مسيطرة ضد بقية الشعب. إنّ مصر بوضعها هذا لا تختلف كثيراً عن الدول التي شهدت حروباً أهلية، بل إنّ مصر تعاني من ظاهرة أشد وطأة وهي ظاهرة الفاشية والكارثية.

وبالتالي فمن غير الممكن أن تنجح هذه السلطة في احتواء هذه الجماعات التي هي جماعات متمردة بطبيعتها على الواقع المعاش، ولا تثق في أي شكل من أشكال السلطة بما في ذلك سلطة مجالس إدارات الأندية.

**رابعاً:** الشحن الإعلامي ضد جماعات (الألتراس) وتخوينها في الإعلام يزيد الأمور اشتعالاً. لقد صارت مصر منذ ٣٠ يونيو ساحة لكل صور اللا منطق الإعلامي، وتصدر المشهد الإعلامي شخصيات كارثية تهدم المجتمع والدولة. وفي أثناء المجزرة الأخيرة كانت هناك تصريحات كارثية من رئيس نادي الزمالك ومن بعض الإعلاميين المحسوبين على النظام. ولهذا لا يمكن حل هذه المسألة إلا بعد إيقاف تلك الحملات الإعلامية غير المسؤولة وإجراء تغيير شامل للجهاز الإعلامي العام والخاص.

**خامساً:** هناك بُعد آخر متصل بعدم ثقة جماعات (الألتراس) وغيرها من القوى السياسية والمجتمعية في القضاء المصري الذي أصدر - منذ ٣٠ يونيو/حزيران- مئات الأحكام بالإعدام ضد المعارضين وصار بالتالي طرفاً في الأزمة السياسية من وجهة نظر هذه القوى. بل وتشكو جماعات المعارضة أيضاً من انحياز النيابة العامة أثناء التحقيق مع المعتقلين، وفي الحادثة الأخيرة أحال النائب العام عشرات من الذين اعتقلتهم قوات الأمن للنيابة بتهمة إثارة الشغب والتحريض. وهذا الأمر بلا شك يدفع هذه الجماعات إلى اللجوء للعنف والاحتجاجات بعد أن سدت كل الطرق السلمية للقصاص عبر قضاء عادل وناجز.

**سادساً:** خطورة سياسة الإقصاء التي يعتمدها النظام منذ ٣٠ يونيو/حزيران والتي يريد من خلالها القضاء نهائياً علي كل معارضيه بما في ذلك روابط مشجعي الكرة.

**سابعاً:** ثمة بُعد له علاقة بالهوية. فهذه الجماعات ولاؤها الأول هو للنادي، وبالتالي لا يثق الكثير من أفرادها في الأطر القديمة بما في ذلك الهوية الوطنية، وهذا نتاج طبيعي لعولمة الثقافة وغزو الفضائيات الأجنبية وضعف البدائل الثقافية القائمة<sup>(٢٨)</sup>.

## ٦- استراتيجيات العسكر في مؤسسات الدولة :

### أ- تشويه المؤسسة في المجتمع السياسي :

في كل دولة سلطات ومؤسسات، ويخلط كثير من الناس بين ماهية هذه وتلك، وبين أدوارها ووظائفها، الأمر الذي يوقعنا في الكثير من المشكلات والأزمات، ويقلب كيان الدولة رأساً على عقب، إذا تحولت المؤسسات إلى سلطات، أو العكس؛ فالسلطات تمثل التعبير الذي نطلقه على ثلاث جهات فقط في الدولة: التشريعية (البرلمان)، والتنفيذية (الرئاسة والحكومة)، والسلطة

(٢٨) مجزرة "الدفاع الجوي" وفشل سياسة الإقصاء/ عبد الفتاح ماضي

القضائية (المحاكم وما في حكمها)، وهذه السلطات مناطها أنّ لها (دوراً سياسياً) وأنها تحكم وتجتهد وتدبر وتقدر وتقرر، ومن ثم فهي تمثل أركان دولاب الدولة، أمّا المؤسسات فهي كيانات مهنية وظيفية، تساعد في التنفيذ والتطبيق، ولا تلعب دوراً سياسياً بالأساس، ولا تمثل سلطات تقديرية، ولا تتخطى حدود السياسات والتشريعات والأحكام والقرارات التي تصدرها وتقررها السلطات؛ وهذا لا يقلل من شأنها ودورها، فهي عجالات تدوير وتسيير دولاب عمل الدولة ومحركاته.

ومن ثم فإنّ تحويل المؤسسات إلى سلطات يمثل مشكلة كبرى وخطراً فادحاً؛ حين يتحول (المهني) إلى (سياسي) أو (حالة سياسية)، وهذا ما يؤدي إلى (انقلاب) في الأدوار والصلاحيات، ولقد تقدمت المؤسسة العسكرية المشهد السياسي بشكل مستمر حتى وصلت إلى الذروة، وتحولت بشكل مستفحل ومتغول من (مؤسسة) إلى (سلطة)؛ وباتت المؤسسة العسكرية اليوم تشكل من نفسها قاطرة تقطر وراءها كافة المؤسسات والسلطات الأخرى.

إنّ المؤسسة العسكرية مؤسسة في الدولة، لكنها في الحقيقة تعد دولة فوق الدولة، وهو طريق يمكن أن يكرس لعسكرة الدولة والمجتمع، ويفتح باباً أمام الانقلابات العسكرية كوسيلة لانتقال السلطة وهو ما يهدد المستقبل السياسي للدولة .

إنّ تحويل السلطات إلى حالة مؤسسية أمر مطلوب ومرغوب وإيجابي في فاعلية الحياة السياسية لكنّ تحويل المؤسسات إلى سلطات أمر شديد الخطورة، حينما يخرجها من طبيعتها الوظيفية والمهنية إلى مساحات السياسية، خاصة عندما تكون من مؤسسات القوة الحامية للأمن القومي، مثل المؤسسة العسكرية لأنها بذلك تستبدل قوتها في مواجهة العدو لتوظيفها سياسياً في مواجهات أخرى لا تحمد عقباهها، فيكون دورها الجديد علامة على فاشية عسكرية ودول قمعية، ومن هنا لا خروج من ذلك المأزق إلا أن تُكتب صفحة جديدة واضحة عاقلة في كتاب العلاقات المدنية العسكرية<sup>(٢٩)</sup> .

## ب - الاستقطاب المخيف:

إنّ حالة الاستقطاب إنما تولد صناعات خطيرة تهدد مستقبل الوطن ومساره الديمقراطي :

(٢٩) كيف تشوّه السلطوية قيمة المؤسسة؟. د. سيف عبد الفتاح



١ - أخطرها صناعة الفرقة والانقسام وكذا صناعة الكراهية .

٢ - صناعة الاستئصال والنفي والاستبعاد على قاعدة التصفية لا على قاعدة التشاركية في المجتمع والسياسة.

٣ - وصناعة العنف والغضب الذي تولّد من رحم التعسف والطغيان .

٤ - صناعة الفوضى وهي نتيجة للصناعات الثلاث السابقة ، وهذه الصناعة لا يمكن تحمل تكلفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وفي الحالة المصرية : وفي ظل حالة الاستقطاب التي كانت ضمن مسارات في الفترة الانتقالية الأولى للمجلس العسكري الفائت، مثّلت نقطة بداية مع استفتاء مارس في عام ٢٠١١ م أي بعد قيام ثورة يناير بما يزيد على الشهر بقليل :

١ - حيث اعتمد المجلس العسكري على شرعية الاستفتاء وموّه عليها بأمر كثيرة، وهو ما يدفعنا للقول بأنه استند إلى شرعية (نعم) (٣٠) .

٢ - تخندق القوى السياسية الأخرى المسماة بالمدنية أو (بجبهة الانقاذ)، لتشكل حالة استقطابية مقبنة ومربعة زادت الاستقطاب استقطاباً والانقسام انقساماً، وبدأت حالة الاستقطاب في أعلى مراحلها حينما بدت هذه القوى المدنية تستدعي وتستجدي المؤسسة العسكرية للتدخل في الشأن السياسي .

٣ - تدخل سريع من المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري في الثالث من يوليو، لتنشئ حالة استقطابية شديدة الخطورة في تصاعدها ضمن كحالة انقلابية في مواجهتها حالة احتجاجية استمرت حتى الآن .

ج - صناعة العبث :

صناعة العبث، من أخطر الصناعات ، و ذلك أنّ الانقلاب بممارساته الفاضحة أدى إلى انقلاب على مفاهيم سياسية أقرب إلى الثبات في عالم السياسة، وبدأت مجموعة من البدع في هذا المقام تتبنى ضمن المنظومة الانقلابية، وتعبّر عن العبث بأصل هذه المفاهيم والممارسات المرتبطة

(٣٠) استقطاب مربع أم وطن للجميع؟ / سيف الدين عبدالفتاح

والآليات التي تعين على ترجمتها إلى حقائق مؤسسية في ساحات السياسة وعلى أرض الواقع، وترتب على هذا العبث الانقلابي عبثيات أخرى ارتبطت بالمجال الدستوري من ناحية والمسارات الانتخابية من ناحية أخرى، وتبدو صناعة العبث في هذا المقام فرعاً على صناعة القوة والتي تتبناها المنظومة الانقلابية بحيث تجعل من العبث بمفاهيم الحق لمصلحة القوة التي تغتصمها سواء في النظر أو في التطبيق، وتتكون المسيرة من تراكمات: (عبث بعد عبث)، لا يمكن أن تؤدي هذه إلا إلى ضياع القيم الأساسية والكلية الحقيقية، والدخول إلى عالم الممارسات الزائفة الديكورية، فتبدو هذه الأمور ضمن ما يمكن تسميته بصناعة الإذعان، وقد يتطرق في أحد مساراته إلى صناعة الرضا الكاذب وامتهان كل حق واجب .

والسؤال الذي يمكن طرحه : أي مستقبل سياسي يمكن أن يكون لهذا الوطن؟ هل يمكن تحقيق أو بلوغ عملية ديمقراطية حقيقية دون أن يأتي انقلاب عسكري فيقطع المسار الديمقراطي ويعطل الدستور ويلقى بالمؤسسات الانتخابية!

### تساؤلات للشعب وللمؤسسة العسكرية :

ما هو الموقف الذي ستخذه حيال أي رئيس منتخب مدني يمكن أن تختاره جموع الشعب فيراه العسكريون أنه يهدد المؤسسة ويهدد قياداتها ويهدد مصالحها.

ما هي مواصفات ذلك الرئيس المدني المقبول، وهل لا يعني الأمر في النهاية إلا محاولة لتمرير الرئيس حينما يكون من أصول عسكرية أو ينتهي إلى هذه المؤسسة، أو أن يكون رئيساً مدنياً بمواصفات تسمح بحكم المؤسسة العسكرية بالمباشرة أو من وراء ستار.

هل يمكن أن ندشن ونرسخ لدولة مدنية حقيقية ، أم أنّ الأمر سيكون تمويهاً على مدنية الدولة وعلى قيمها التي تتعلق بالممارسات في عملية سياسية مدنية حقيقية في مفرداتها وقواعدها، أم أننا بحكم هذه المعادلات الانقلابية الجديدة نعبث بأصول هذه المفاهيم ونجيرها لإضفاء حالة من الشرعية الكاذبة على حالة انقلابية واضحة (٣١).

إنّ القضية الأساسية بأنه يجب أن نؤكد على المنظومة الشرعية في مواجهة المنظومة الانقلابية

(٣١) وما هو بالهزل - سيف الدين عبدالفتاح .

( العسكرية )، وأنها القول الثابت الفصل في مواجهة كل ممارسات العبث والهزل في المسار السياسي، لأن ذلك مرتبط بمستقبل ثورتنا ومستقبل وطننا ومستقبل شعبنا، ولأن هذا الأمر هو الذى يقينا شر العبث من خلال هيمنة القوة التي تعبت بكل شيء، وأخطر ما في الأمر أن يشرعن لهذا العبث في وثيقة دستورية جديدة لا تقوم على قاعدة من التوافق السياسي والمجتمعي، ولا تمثل أي مبادرة لتأسيس تعاقد سياسي جديد في بيئة تنتهك كل ما من شأنه ترسيخ المسار الديمقراطي وما استقر عليه العمل من آليات في العملية الديمقراطية الحقيقية، وكيف يمكن أن نصدق أن منظومة انقلابية يمكن أن تفرز حالة ديمقراطية ولا تنقلب عليها مستقبلاً؟!.

والأخطر من هذا أن يتحول هذا العبث إلى عبث انتخابي يقوم بالتمويه على قضية الانتخابات والمؤسسات المنتخبة، فيجعل من الانتخابات ونتائجها مما يمكن التعرض لها بالإلغاء بجرة حكم، أو جرة قلم، أو جرة سلاح، إنها صناعة العبث في أفسى صورها .

### ج- السير بخطى سريعة إلى عتبة الدولة الفاشلة :

هناك عدة مؤشرات شديدة الخطورة بفضل الدولة:

أول هذه المؤشرات ما يقع في دائرة الاستقطاب والانقسام وصناعة الكراهية بما يشكّل مقدمات خطيرة لحرب أهلية وتهديد السلم المجتمعي، بل نستطيع أن نقول وبلا مواربة أن تفكيكاً مجتمعياً بدأ يلوح في الأفق خاصة لشبكة العلاقات الاجتماعية .

أمّا المؤشر الثاني الذى يدل على إرهابات ذلك الفضل فيتعلق بالحالة الانقلابية التي تشكل إفشالاً حقيقياً لمسار ديمقراطي، وفي إطار برزت قوى في المجتمع والدولة تتواطأ في مصالحها وتحالفاتها الاجتماعية لتحاول أن تحمي هذه المصالح على حساب مكونات الدولة.

وأما المؤشر الثالث في هذا المقام فهو يشير إلى الحالة الاقتصادية التي تسير من تدهور إلى تدهور، رغم الحقن المالي من دول الخليج الذى لا يصلح بأي حال لتحقيق تحريك اقتصادي حقيقي.

### مؤشرات الأمن الإنساني بالمفهوم الشامل :

إنّ مفهوم الأمن القومي صار يتلون بألوان كثيرة وفق المصالح الأنانية لقوى سياسية ومجتمعية في الدولة ، هذا الخلل الذي استباح حرمة الدماء وكذلك حاولت أن تصنع كراهية لفصيل بعينه وزراعة روح الانتقام.

وأخطر من ذلك أن تظل المسائل التي تتعلق بالفقر والتمهيش والعشوائيات مهجرة لحساب الأمن السياسي، فيهدر كل مسارات الأمن الاجتماعي بما يؤكد على اتساع مساحات الفقر والتمهيش داخل المجتمع، ومن المهم كذلك أن نشير إلى الفجوات الخطيرة داخل منظومة الأمن الثقافي حينما نجد محاولة التعرض لثوابت ثقافية في إطار أقلية تقوم على تثبيت سلطتها ومصادرة هذه الرؤى الكلية والثوابت الأساسية التي تشكّل صميم ذاكرة هذا المجتمع الحضارية التي لا يجوز المساس بها أو الاستخفاف في التعامل معها.

هذا المربع الذي يشكل في حقيقة أمره ذلك (السير بخطى سريعة) إلى عتبة الدولة الفاشلة هو أخطر ما يكون على مستقبل الوطن ومستقبل الثورة التي حملت آمالا كبيرة خاصة فيما يتعلق بمسارات صناعة المستقبل .

إنّ الخروج من دائرة الفشل والدخول على طريق الفاعلية في بناء الدولة يحتاج بحق للتعامل مع هذا المربع بالتفكير الاستراتيجي والفاعلية الحقيقية وبدون هذا العمل الذي يؤسس بنية تحتية توافقية مجتمعية، فإنّ الفشل وفقا للسنن المرعية هو جزء هذا المجتمع، وكذا الدولة التي لا تقوم على قاعدة من الرشد والعدل والفاعلية (٣٢) .

#### د- تحول مفهوم الجيش من جيش الدولة إلى دولة الجيش :

المتابع لإعلام الانقلاب العسكري يستطيع أن يلحظ ترويجه لمصطلح (التحريض ضد الجيش) لكل من ينتقد قائد الانقلاب العسكري ، ويسميه بحقيقة ما قام به من انقلاب عسكري ويحمّله المسؤولية الجنائية والسياسية عن قتل وإصابة واعتقال عشرات الآلاف وتمزيق السلم المجتمعي وتدمير الاقتصاد الوطني.

ولأنّ أبواب الإعلام الانقلابي ومنافقي السياسة أرادوا أن يختزلوا المؤسسة العسكرية في شخص الرئيس الذي أطاح بالدستور والقانون والعملية الديمقراطية وإرادة الشعب الحرة، علينا أن نوضح بما لا يدع مجالاً للشك موقفنا من المؤسسة العسكرية.

(٣٢) دولة على عتبة الفشل - سيف الدين عبدالفتاح

إنّ أحد أهم أهداف الثورات العربية هو التأسيس لدولة جديدة مدنية ديمقراطية، دولة الدستور والقانون، الشعب فيها هو مصدر السيادة والسلطات.

ومن تجليات الدولة الجديدة الديمقراطية أن تنضبط العلاقات المدنية-العسكرية لتصبح كمثيلاتها في الدول المتعدنة والمتقدمة في نظامها السياسي بقوة الدستور والقانون والإرادة الشعبية لا بقوة السلاح واستقواء قائد المؤسسة العسكرية بمؤسسته على إرادة الشعب الذي يملك ويمول هذه المؤسسة.

ويجدر بنا في هذا السياق التأكيد على النقاط الآتية:

أولاً: إنّ المؤسسة العسكرية هي مؤسسة وطنية، نكن لها ويكن لها الشعب كل الاحترام والإجلال لدورها الهام الذي أوكله لها الدستور من حفظ تراب الوطن وحماية أراضيه.

ثانياً: إن انشغال المؤسسة العسكرية بالسياسة بشكل مباشر أو غير مباشر هو أمر خطير مخيف على هذه المؤسسة الرفيعة وتهديد مباشر للأمن القومي للبلاد، إذ يفرغ طاقتها في غير مهمتها الرئيسية والجليلة ويجرها إلى أتون الصراعات السياسية، فلا جيش في السياسة ولا سياسة في الجيش.

ثالثاً: دور المؤسسة العسكرية هو استخدام وتوجيه قوة السلاح والرصاص لمواجهة الأعداء وحماية الوطن لا إلى أبناء الوطن من رجال ونساء وشباب وأطفال.

رابعاً: وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة هو موظف عام في الدولة، ورئيسه -القائد الأعلى للقوات المسلحة- هو الرئيس المدني المنتخب بإرادة الشعب الحرة النزهاء لإدارة شؤون البلاد.

وفي هذا الإطار ليس من حق ولا واجب ولا مهمة وزير الدفاع أن ينصب نفسه حكماً على دستور البلاد المقر شعبياً ووصياً على مؤسسات منتخبة بانتخابات نزهاء حرة وديمقراطية وعلى أداؤها السياسي ليقدر الإطاحة بها من عدمه.

خامساً: أنه يجب أن تخضع المؤسسة العسكرية لرقابة ممثلي الشعب المنتخبين بشكل يحدده الدستور، يحفظ للمؤسسة هيبتها ومهنتها وكفاءتها، فالشعب هو الذي يمول كل مؤسسات

الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، ويجب أن يكون هو الرقيب -عبر ممثليه المنتخبين- على كل مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية.

سادساً: أن يضبط دستور الدولة علاقات مؤسسات الدولة بعضها ببعض، فلا تصبح المؤسسة العسكرية دولة داخل الدولة أو فوق الدولة.

سابعاً: إن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة مهنية منضبطة يجب ألا تتحول إلى مؤسسة ربحية أو اقتصادية.

ثامناً: الوظائف المدنية في الجهاز الإداري للدولة كالمحافظين وقادة الأجهزة الإدارية والرقابية للدولة ليست حكرًا وملكاً أو مكافأة نهاية خدمة للمتقاعدين العسكريين لضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على مفاصل الجهاز الإداري للدولة. والأصل في هذا يجب أن يكون الكفاءة والمدنية إلا إذا اقتضت ضرورة ملحة ومحددة غير هذا.

تاسعاً: انتهت عصور الانقلابات العسكرية على المدنيين المنتخبين في التاريخ الحديث للدول المتقدمة، ونزول الجيش في الشارع لضرب المتظاهرين هو أمر خطير جداً ويقذف بالدولة إلى هوة سحيقة.

عاشراً: أنه يجب على وزير الدفاع - وهو موظف عام بالدولة يتقاضى راتبه من دافعي الضرائب ألا يستغل قوة سلاح مؤسسته (التي يمولها الشعب) لقمع هذا الشعب والالتفاف على إرادته والإطاحة بها.

كما يجب عليه ألا يستغل مهنية ضباط مؤسسته والتزامهم السمع والطاعة لقائد المؤسسة في قتل الشعب.

إن قادة الجيش حادوا عن مهمتهم وأجرموا في حق الشعب جرماً سياسياً بالإطاحة بالدستور وبالمؤسسات المدنية المنتخبة ديمقراطياً، كما أجمروا جنائياً بارتكابهم مذابح إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب، ومارسوا من خلال سلطتهم الانقلابية سياسة فصل عنصري قسم بها الشعب على أساس الرأي السياسي والهوية الأيديولوجية.

### ٣ - تأثير الجيش على الاقتصاد :

زيادة النفقات العسكرية تنعكس سلباً على المالية، فتعاني الدول العربية من مشاكل خطيرة أدت إلى زيادة نفقاتها العسكرية التي باتت تنعكس سلباً على المالية الداخلية والخارجية وعلى جميع القطاعات الاقتصادية، وأصبح من الضروري تقليص هذه النفقات الاستهلاكية دون الحد من القدرات الأمنية والدفاعية.

ولا تكشف الحكومات العربية بمعلومات دقيقة حول حجم مصروفاتها العسكرية، وفي حالة وجود الإحصاءات فإن حجمها المعلن أقل من مبلغها الحقيقي، وتتبع عدة وسائل للإخفاء كأن تدرج النفقات المخصصة للأبنية العسكرية ضمن اعتمادات الأبنية المدنية، أو يستحدث باب خاص بمرتبات تقاعد العسكريين خارج اعتمادات وزارتي الدفاع والداخلية، أو تلحق فوائد الديون الناجمة عن قروض عسكرية بخدمة الديون الكلية.

أضف إلى ذلك حصول بعض الدول العربية كمصر والأردن وتونس والمغرب على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة غالباً ما لا تدرج في الإنفاق العسكري بل في الإيرادات العامة تحت اسم المساعدات الخارجية أو التعاون الدولي.

وتشكل هذه المساعدات خاصة في مصر نسبة لا يستهان بها من الإنفاق العسكري، كما توجد قوات عسكرية في بعض الدول العربية تابعة لأحزاب سياسية مساندة ومناوئة لنظام الحكم، وتملك هذه الأحزاب أسلحة متطورة متوسطة وأحياناً ثقيلة لا تتردد باستعراضها علناً، ويجب أن تحتسب نفقات هذه القوات ضمن الإنفاق العسكري للدولة.

لكنّ تحديد حجم هذه العناصر صعب للغاية، ويحتاج إلى دراسات ينبغي الشروع بها من قبل الجامعات ومراكز البحوث. وسوف يقتصر هذا المقال على تقدير حجم الإنفاق العسكري الحكومي انطلاقاً من إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠١٣م، والتقرير السنوي الأخير للمعهد الدولي لأبحاث السلام في (ستوكهولم).

وحسب هذا التقدير وصل حجم النفقات العسكرية في ١٤ دولة عربية إلى ١٨١١٧٢ مليون دولار عام ٢٠١٢م، أي أنها صرفت عشرين مليون دولار كل ساعة طيلة السنة.

ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وفق العلاقة بين حجم الإنفاق العسكري الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي.

**المجموعة الأولى:** دول ذات نفقات عسكرية معتدلة نسبياً ترصد أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للأمن والدفاع، وهي الإمارات العربية المتحدة (٢,٩%) ومصر (٣,٥%) وتونس (٤,٠%) وقطر (٤,١%).

ويلاحظ أنّ هنالك فرقاً شاسعاً في حجم الإنفاق العسكري لهذه الدول، نظراً لاختلاف قدراتها الاقتصادية، فالمصروفات العسكرية الإماراتية البالغة ١١١٤٥ مليون دولار تساوي ستة أضعاف المصروفات العسكرية التونسية البالغة ١٨٥٣ مليون دولار.

**المجموعة الثانية:** دول ذات نفقات عسكرية مرتفعة تخصص مبالغ تتراوح بين ٥% و ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع والأمن، وهي السودان واليمن والبحرين والعراق والأردن، علماً بأن حجم الإنفاق العسكري العراقي البالغ ١٣٣٩٥ مليون دولار في العام ٢٠١٢ يعادل الإنفاق العسكري للدول الأربع الأخرى في هذه المجموعة إضافة إلى تونس مجتمعة.

وقد بلغت النفقات العسكرية في العراق ٧,٠% من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٠,٨% من مجموع النفقات العامة في السنة المالية ٢٠١٢ وزعت مناصفة تقريباً بين وزارتي الدفاع والداخلية.

وبموجب قانون الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٣ وصل حجم الإنفاق العسكري إلى ١٩,٧ تريليون دينار أي بزيادة قدرها ١٤,٢% مقارنة بالسنة المالية السابقة. إنّ هذا المبلغ يفوق مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارات التربية والصحة والصناعة والزراعة. ومما لا شك فيه ستشهد النفقات العسكرية للعام ٢٠١٤ ارتفاعاً هائلاً بسبب النزاع الداخلي المسلح الذي اندلع منذ النصف الأول من يونيو/حزيران المنصرم، وبالتالي سيلتحق العراق قريباً بالمجموعة الثالثة.

**المجموعة الثالثة:** دول ذات نفقات عسكرية مرتفعة جداً تفوق ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي الجزائر والمغرب وليبيا والمملكة العربية السعودية وسوريا.

وسجلت الجزائر الرقم القياسي العربي من حيث علاقة النفقات العسكرية بالناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى ١٤,٧%.

ويعود الرقم القياسي العربي للعلاقة بين النفقات العسكرية والنفقات الكلية إلى سوريا والذي بلغ ٤٤,٧%. ومما لا شك فيه أنّ الإنفاق العسكري السوري البالغ ٦٩٢٤ مليون دولار عام ٢٠١٠ ارتفع بصورة كبيرة جداً في العام ٢٠١٣ والعام ٢٠١٤ بسبب النزاع العسكري.

وبالنظر لهبوط القدرات الاقتصادية والمالية للدولة بسبب هذا النزاع فإنّ نسبة الإنفاق العسكري ترتفع بشدة مقارنة بالاعتمادات الكلية من جهة، وبالناتج المحلي الإجمالي من جهة



أخرى. كما تسجل السعودية الرقم القياسي العربي من حيث حجم نفقاتها العسكرية البالغة ٧٦١٥٢ مليون دولار، وأصبحت المملكة ضمن الدول العشر الأكثر إنفاقاً في العالم، فقد بلغ الإنفاق العسكري للفرد السعودي ٢٦٠.٨ دولاراً مقابل ٥٩٥ دولاراً للفرد الأوروبي، علماً بأنها ليست في حالة حرب فعلية ولا تعاني من نزاعات داخلية مسلحة.

وتجدر الملاحظة أنّ النفقات العسكرية في هذه المجموعة تفوق الأموال المخصصة للتعليم. ففي المغرب رصدت الدولة ٣١,١% من نفقاتها للأمن والدفاع مقابل ٢٥,٧% من نفقاتها للتعليم. وتزداد الفجوة في الدول الأخرى حتى تبلغ ذروتها في سوريا حيث تخصص الدولة ١٦,٧% من نفقاتها للتعليم مقابل ٤٤,٧% من نفقاتها للدفاع والأمن.

### أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري:

إنّ هذا الارتفاع نتيجة بديهية للتوتر السياسي في المنطقة والصراعات المسلحة الداخلية، أضف إلى ذلك ثلاثة عوامل أخرى لا بد هنا من التركيز عليها.

أولها: الحالة المالية للدول العربية، فقد ارتفعت الصادرات النفطية العربية خلال فترة قصيرة ارتفاعاً كبيراً من ٣٦٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩م إلى ٧١٩ مليار دولار عام ٢٠١٢م، كما ازدادت في هذه الفترة إيرادات ميزانيات الدول العربية من ٥٩٥ مليار دولار إلى ١٠٧٢ مليار دولار، ويشجع هذا الوضع المالي على شراء المزيد من الأسلحة بعد تردي الاستخدامات الاستثمارية الخارجية للفوائض النفطية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، واستغلت الدول الصناعية هذا الوضع المالي العربي والاقتصادي العالمي لزيادة مبيعاتها.

وثانيها: القدرة العسكرية الإيرانية المتنامية، وترى دول مجلس التعاون في هذه القوة المدعومة بأسلحة نووية خطراً واضحاً يهدد أمنها ومصالحها، لذلك لا تجد هذه الدول بُدأً من استيراد أحدث أنواع الأسلحة بصورة دورية وبأثمان باهظة.

وثالثها: تضخم أعداد العسكريين، في الكثير من الدول العربية أصبحت المؤسسة العسكرية من أكبر المشغلين للعاطلين عن العمل دون جدوى اقتصادية وفاعلية عسكرية.

ففي الوقت الذي لا يتعدى عدد العسكريين ١,٧% من اليد العاملة في روسيا و ٠,٩% من اليد العاملة في الولايات المتحدة تصل النسبة إلى ٢,٦% في السعودية و ٥,٩% في كل من الأردن وسوريا. وبلغ عدد أفراد القوات المسلحة العراقية ٨٢٢ ألف شخص (الموازنة الاتحادية للعام

٢٠١٠) أي ثلث موظفي الدولة و١٠,٣% من اليد العاملة، وهذا أعلى معدل في العالم على الإطلاق.

لقد بلغ عدد العسكريين درجة بحث بات مساوياً لعدد المزارعين في الأردن، أمّا في العراق فقد وصل عددهم إلى ضعف عدد العاملين في القطاع الزراعي (٣٣).

ما هي إذن الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق العسكري المرتفع؟

### تداعيات اقتصادية سلبية:

تؤكد الدراسات على أهمية مساهمة النفقات العسكرية في زيادة النمو الاقتصادي، وفيما يلي تحليل هذه العلاقة.

ينجم تدهور معدلات النمو من تراجع الطلب أي الإنفاق بشقيه العام والخاص، لأنّ هبوط الطلب يؤدي إلى تباطؤ الاستثمار والإنتاج، وبالتالي إلى تدني القدرة على التشغيل فترتفع البطالة وتهبط الصادرات فيرتفع عجز الميزان التجاري وتهبط أرباح الشركات فتتخفص قيم أسهمها، وقد يصل مستوى تردي الطلب إلى درجة بحيث يولد أزمة اقتصادية، وهذا ما يجري حالياً في الدول الصناعية. وللمحد من هذه الأزمة تتخذ الدولة عدة إجراءات منها تقليص أسعار الفائدة وتخفيض الضغط الضريبي فتحفز الاستهلاك في القطاع الخاص، كما تسعى إلى زيادة الطلب العام فترفع مصروفاتها العسكرية لتحسين قدراتها على التنافس في ميدان الأسلحة، وقد تدخل في حروب خارجية للترويج لها.

إنّ هذا التحليل لا ينطبق إطلاقاً على الدول العربية، فعلى عكس الدول الصناعية يتسم القطاع العسكري في الدول العربية بكونه مستهلكاً، فهو لا يسهم في زيادة الإنتاج ولا يخلق فرص عمل نافعة للمجتمع، كما أنّ الأسلحة غير مصنعة بالداخل بل مستوردة، وبالتالي فإنّ أي مبلغ يرصد للتسلح إنما هو إنفاق يحجب عن القطاعات الإنتاجية عندئذ يهبط النمو.

قد يرى البعض أنّ واقع بعض الدول العربية يشير إلى أنّ معدلات النمو تتحسن في الوقت الذي ترتفع فيه النفقات العسكرية، فقد ازدادت النفقات العسكرية في العراق للعام ٢٠١٣م بنسبة ١٥,٢% قياساً بالعام المنصرم، وارتفع في الوقت نفسه معدل النمو بنسبة ٩% (رقم صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي)، وهو من المعدلات العالية على الصعيد العالمي.

(٣٣) ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية - صباح نعوش

والواقع أنه لا توجد أي علاقة بين النفقات العسكرية والنمو بالصورة المذكورة أعلاه، إنّ القطاعات الاقتصادية زراعية كانت أم صناعية وحتى الخدمات تسجل في العراق تدهوراً كبيراً بسبب انهيار الوضع الأمني وضعف البنية التحتية.

فعلى سبيل المثال بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية ٢,٢% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل بكثير من المعدل العربي البالغ ٩,٦% وهو من أدنى المستويات على الصعيد العالمي، وعلى هذا الأساس لو كانت الحسابات مقتصرة على تلك القطاعات لباتت معدلات النمو سلبية، لكنّ الاقتصاد العراقي يتركز على الصادرات النفطية، وبالتالي عندما ترتفع أسعارها في السوق العالمية تتحسن الإيرادات فترتفع معدلات النمو.

إنّ العراق وكذلك دول الخليج تستغل النمو الاقتصادي أي قدراتها المالية لزيادة نفقاتها العسكرية ولا توجد لديها أي إمكانية لتحسين النمو عن طريق الإنفاق العسكري.

لقد أثبتت التجارب في البلدان العربية أنّ تفاقم أزمة المديونية الخارجية لم ينجم عن قروض لتمويل مشاريع إنمائية بل لتغطية المصروفات العسكرية المتزايدة. ولم تستطع هذه الدول معالجة أزماتها عن طريق سياسات مالية صائبة بل بتدخل عوامل خارجية، وهي اتفاقات إعادة برمجة الديون المبرمة مع صندوق النقد الدولي (المغرب والأردن) والحصول على مساعدات مالية أميركية (مصر والأردن) وتسهيلات روسية مالية وتجارية (سوريا) وإلغاء القسط الأكبر من الديون الخارجية في إطار نادي باريس (العراق ومصر). وأدت هذه الوسائل إلى فقدان الثقة بمالية الدولة ناهيك عن شروطها التي تحد من سيادة الدولة<sup>(٣٤)</sup>.

## الحلول والعقبات :

### أ - العلاقة المدنية-العسكرية و أهميتها المركزية للسياسة :

تُعنى العلاقة المدنية-العسكرية أساساً بالأسئلة التي تتمحور حول كيفية تنظيم واستخدام وسائل العنف التي تسيطر عليها الدولة، وبالطرف الذي قد يستخدم العنف ضده بصورة مشروعة، ولهذا السبب فإنّ طبيعة وشكل التنظيمات العسكرية ترتبط بصورة حميمة بالتركيبة القائمة والتوازنات الداخلية وتوزيع رأس المال (المالي و غير المالي) داخل دولها ومجتمعاتها،

(٣٤) نفس المرجع السابق.

وبالتالي فقد كان الربيع العربي يمثل لحظة تفكك حاسمة في نظم الرقابة السياسية والإدارية التي أدت إلى أو مكنت من . حدوث تحولات كبيرة في العلاقات المدنية-العسكرية. الاتجاهات المؤثرة على العلاقات المدنية-العسكرية :

أولاً: أفضت التغييرات الديموغرافية الكبرى في المجتمعات العربية على مدى العقود الأربعة الماضية إلى حدوث عملية تَمْدِين واسعة ما أدى إلى تغيير طبيعة وحجم التحديات الأمنية وفرض شروط جديدة على أجهزة إنفاذ القانون في الدولة.

ثانياً: تلاقت هذه التغييرات مع الثورة العالمية في الشؤون العسكرية وصعود أجنادات مكافحة الإرهاب و إصلاح القطاع الأمني منذ تسعينيات القرن الماضي .

وكان لهذين الاتجاهين آثار تغييرية على الجيوش العربية .

وقد أدى الانخفاض النسبي في الحروب بين الدول منذ حرب الخليج في العام ١٩٩١م، وإعادة إطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل إلى التشكيك في غرض وفائدة القوات المسلحة العربية.

فقد تمت إعادة توجيه الجيوش بصورة متزايدة للتركيز على مهام حماية النظام وحفظ القانون والنظام الداخلي.

ونتيجة لذلك، مرّت القوات المسلحة الوطنية في عدة دول العربية بتغييرات هيكلية، حيث تم إعادة تجهيز وتدريب وحدات مختارة للقيام بدورها الجديد .

ويعمل هذا الاتجاه على تحويل بعض الجيوش العربية، ومعظم قطاعات الأمن الداخلي، إلى هياكل ذات مستويين. فمن ناحية، تحظى وحدات النخبة، التي تشكّل جزءاً صغيراً من إجمالي القوى العاملة العسكرية، بأفضل الأسلحة والتدريب والرواتب والوضع المهني.

وبقي الجزء الأكبر من أفراد الجيش ووحدات الدروع والمدفعية والمشاة التقليدية على حالها، و بحوزتها في كثير من الأحيان المعدات والأسلحة الثقيلة المتقدمة او التي سحبت كلياً من الخدمة ووضعت في المخازن، بموازاة تقليص ميزانيات الاقتناء<sup>(٣٥)</sup> .

ويتمثل الأثر التراكمي لكل ذلك في تغيير كيفية ارتباط الجيش بأهل السلطة والمجتمع. فوحدات المستوى الأول هي أقرب بالضرورة إلى نظم الحكم التي تساعد على الحفاظ عليها، وبالتالي غالباً ما

(٣٥)العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية - يزيد صايغ مقال تحليلي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ م /واشنطن بوست

تشارك بوجهة النظر الطائفية أو الإقليمية/الجهوية أو القبائلية/العشائرية نفسها، وتنظر الى الجماعات الأخرى داخل مجتمعاتها على انها تشكّل تهديداً أمنياً. أمّا بالنسبة إلى المستوى الأدنى الأكبر حجماً بكثير، فإنّ الوظيفة العسكرية توفر نظام رعاية في خضمّ التخفيضات الحادّة في الخدمات الاجتماعية و تراجع خلق فرص العمل الممّولة من الدولة واتّساع التفاوت في الدّخل، و كل ذلك رافق تراجع الدولة منذ تسعينيات القرن الماضي.

إنّ هذه الاتجاهات تميل للعمل ضد عملية الانتقال السلمي أو الديمقراطي وليس لصالحها، ما يجعل إحراز تقدم نحو السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة مسألة أكثر صعوبة وبطيئة للغاية.

## ب - معوقات الديمقراطية :

في الواقع، أكّدت الأحداث التي عصفت بالأمة، وأدت إلى سيطرة الجيش ، على مكامن الخلل التي تعاني منها البنى المجتمعية والدولية في العالم العربي، والتي كانت مرت بها سابقاً في العراق وليبيا وسوريا ، والتي يمكن تبينها في الجوانب الآتية:

### ١ - ضعف الاندماج الاجتماعي ، والافتقاد إلى هوية جمعية :

إنّ هشاشة المجتمعات العربية، التي تظهر على شكل وحدات اجتماعية متمحورة حول ذاتها، في كل بلد، وعلى عصبية هوياتية، دينية أو إثنية أو مناطقية أو عشائرية، كان نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي، والافتقاد إلى هوية جمعية بسبب غياب علاقات المواطنة، أو بالأحرى بسبب غياب الدولة باعتبارها دولة مؤسسات وقانون ومواطنين أحرار ومتساوين<sup>(٣٦)</sup>

فعندما تعرضت هذه المجتمعات لتحديات أو صدمات خارجية، أو انفجارات داخلية، كما حصل في أكثر من بلد عربي، شهدنا انقسام المجتمع على ذاته، وتحوله إلى كتل اجتماعية متباعدة بعضها عن بعض.

(٣٦) السيطرة على صنعاء لا تعني السيطرة على اليمن - ماجد كيالي.

## ٢ - إعاقة تبلور المجتمع المدني :

لا شك أنّ هذا الواقع المتمثل بغياب المواطنة والافتقاد لدولة القانون والمؤسسات والقانون، يؤدي إلى إعاقة تبلور ما يعرف بالمجتمع المدني، إذ يبدو الفرد فيه لا حول ولا قوة له إزاء جبروت أو عسف الدولة الاستبدادية أو الأمنية، وإزاء الجماعات والعصبيات الطائفية أو الإثنية أو العشائرية أو المناطقية، التي يمكن أن تتحول بسهولة - ولا سيما إذا توفرت الموارد اللازمة من الداخل أو من الخارج- إلى بنى مليشياوية، تفرض هيمنتها على المناطق التي تقع تحت سيطرتها<sup>(٣٧)</sup>

وبدهي أنّ هذه الجماعات عندما تقوى تسعى أيضاً إلى توسيع نفوذها على حساب جماعات في مناطق أخرى بالتصارع معها، وعلى حساب قوة الدولة أيضاً.

## ٣ - الجيش كسلطة أمنية :

واضح من كل التجارب - ولا سيما في العراق وليبيا وسوريا واليمن- أنّ معظم النظم العربية تأسست، في أغلب جوانبها، باعتبارها مجرد سُلط ، أو على وظيفتها كسلط أمنية، يتركز همها على الدأب في تعظيم مواردها المعنوية والمادية، وتعظيم قدراتها على إعادة إنتاج ذاتها، وبديهي أنّ هذا غير ممكن إلا عبر الحد من الموارد المعنوية للأفراد المواطنين والجماعات وحتى الدولة.

ومعنى ذلك أنّ هذا الوضع لا يضعف المجتمعات والأفراد فحسب وإنما يضعف الدولة أيضاً، لأنه يحد من وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويركز على تنمية قوتها سلطة، وهو الوضع الذي يجعلها صلبة إزاء الداخل، وبالغة الهشاشة إزاء الخارج.

ولعلّ هذا ما أنتجه حكم العائلات في البلدان العربية، وهو ما يفسر انهيار الدولة، وانهيار المجتمعات، في البلدان المذكورة، على النحو الذي شهدناه في الأعوام القليلة الماضية.

## ٤ - عدم قدرة الدول العربية على مواجهة التحديات الخارجية :

تبعاً لكل تلك المقدمات، تبدو البلدان العربية مكشوفة تماماً إزاء أي تحديات خارجية، لأنها لا تأتي في مقدمة سلم اهتماماتها، ولأنها لم تؤسس أحوالها الداخلية، أي بُناها السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولم تحصن مواطنيها، لمواجهة التحديات الخارجية.

(٣٧) نفس المرجع السابق

هكذا شهدنا كسر الجوزة الصلبة للنظام العراقي، على قوته وجبروته، في غضون ثلاثة أسابيع، إبان الغزو الأميركي للعراق ٢٠٠٣م، وقبل ثلاثة أعوام شهدنا انهيار نظام القذافي في ليبيا، وعلى هذا الأساس بدهي أنّ دولاً إقليمية، مثل إسرائيل وإيران وتركيا، تبدو أكثر فاعلية في الحيز المفترض للنظام الإقليمي العربي، إذ تبدو أكثر قدرة على تسيير دفة الأحداث في بلدان العالم العربي، أكثر من أي دولة عربية، وربما أكثر مما يسمى النظام العربي نفسه، وهذا ينطبق بصورة أكبر على مداخلات القوى العظمى، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية.

## ٥ - عدم قدرة الدول العربية على إنتاج قيادة تلملم أطرافها، مما أدى إلى نفوذ القوى الخارجية فيها :

إنّ العالم العربي تحول إلى ساحة عراك كبيرة شاركت فيه أنظمتها تارة، واشتبكت فيه مكوناته الداخلية تارة أخرى. وفي هذه الأجواء برزت حقيقتان: الأولى، أنه أصبح مفتقراً إلى القيادة التي تلملم أطرافه وتضمد جراحه، الأمر الذي حوله إلى جسم بلا رأس وسفينة بلا ربان، والثانية، أنه في ظل فراغ القيادة أصبح تأثير ونفوذ القوى التي من خارجه أكبر من نفوذ أي دولة بذاتها من داخله، وإذ تحولت الدول الكبرى إلى لاعب مهم في الساحة العربية (أميركا وروسيا بوجه أخص) فإنّ دولاً أخرى مثل إيران وتركيا دخلت ضمن دوائر النفوذ والتأثير، كما أنّ الدور الإسرائيلي يتعذر تجاهله، وإنّ تم أكثره من وراء الأستار<sup>(٣٨)</sup>.

## ٦ - معرفة من الذي يحكم البلاد ؟ :

أخذت التسريبات المتوالية عن الرئيس السيسي ومكتبه أبعاداً متعددة في مواقفه وعلاقته بأنظمة الحكم في الخليج العربي، باعتبارها -حسب الفاظه- مخزوناً من أكياس الرز المملوءة بالنقود، أي أنّ التحالف معهم ليس مصليحاً استراتيجياً بل نفعياً وقتياً، وقد زعمت السلطات المصرية أنها مفبركة، ونحن في صدد غرفة عمليات مركزية تحكم مصر من القاهرة. والتسريبات تؤكد الدور القوي والمركزي لغرفة العمليات، فهذه الغرفة صاحبة القرار هي مدار استشراف المستقبل السياسي لمصر، وليس في قدرة المعارضة الحالية على إسقاط نظامها الذي يعتمد على وجود الرئيس السيسي كواجهة له اليوم، ولكن ليس إلى الغد الذي لن يتأخر كثيراً.

(٣٨) أجراس انفراط عقد العرب الفريد - فهي هويدي

لكنّ الرئيس السيسي هو حلقة التغيير القادمة فيما يبدو من قبل النظام الخاص الحاكم، وعليه فإنّ تورطه داخلياً حين نقل المواجهة الخطيرة مع داعش مصر وداعش سيناء إلى عسكريّة الصراع السياسي وقتل المعارضين السلميين بالذخيرة الحية، وجعل أمامهم أحد خيارين: القتل في المعتقل أو القتل في الشارع، ثم فتح الخط مع روسيا وإيران للتحالف معهما في مواجهة الثورة السورية وهو ما يستفز دولاً خليجية، ثم إعلانه تبنيه حرباً عسكريّة تكون نواتها الجيش المصري كشريك في الحرب الأهلية الليبية، كل ذلك يعطي مؤشرات بأنّ الرجل يُدرج لسيناريو معين يكاد ينصرم في سنتين أو أقل.

"والحقيقة التي تبرز للمراقب بعد التأمل الدقيق هي أنّ الحلقة العسكريّة المسيسة والقوية في قيادات القوات المسلحة ترتبط اجتماعياً واقتصادياً بالنظام الخاص أكثر من ارتباطها بالرئيس السيسي، وعليه فإنّ كل خيوط اللعبة تبرز اليوم أكثر على السطح بأيديهم في ظواهر المشهد"<sup>(٣٩)</sup> واكتشاف النظام الخاص الذي تنتمي له غرفة العمليات المركزيّة، وهو هنا مجدداً الكتلة الصلبة المرتبطة اقتصادياً بمصالحها الشخصية الضخمة في الحزب الوطني، وأنّ الشخصية المحورية التي دفعها سابقاً لحكم مصر لا تزال معدة ومهيأة بعد اكتمال المشهد.

فهل بدأ العد التنازلي لعودة زعيم النظام الخاص جمال مبارك الرئيس لا السجين؟

### ج - هل من حلٍ سياسي بين الجيش و الشعب ؟

لقد ثار الشعب الجزائري لعقد كامل، وقدّم مئات الألوف من التضحيات، ثم التف الجنرالات على ثورته بالقتل والإجرام والتجويع والتعذيب والإفقار والإخضاع، فجعلوه يلعن الساعة التي ثار فيها، ويقبل بأي حل يعيده إلى أيام الطغيان الخوالي، وهذا ما حدث فعلاً، فلم يجن الجزائريون من ثورتهم سوى العذاب والتهجير والقتل والجوع والفقر، ثم عادوا مجبرين إلى تحت السلطة التي ثاروا عليها، وتكبدوا أمدح الخسائر المادية والإنسانية بسببها.

وقد قال آخرون أيضاً: إنّ من ينجز نصف ثورة كمن يحفر قبره بيديه، وهذا ما حصل للجزائريين، ثم حصل من بعد لليمنيين، فبدل أن يمضي اليمنيون بثورتهم حتى ينجزوا مطالبهم، قبلوا بحل سياسي كارثي، فكانت النتيجة أنّ النظام الذي ثاروا عليه وتركوه طليقاً، تأمر مع خصومه الحوثيين كي ينتقم من الشعب اليمني، وها هم الحوثيون وقد أعادوا الثورة اليمنية إلى نقطة الصفر بعد أن انقلبوا على كل أهدافها.

(٣٩) من يحكم في القاهرة؟ - مهنا الحبيب



وحدّث ولا حرج عن سوريا التي يطالب الكثيرون الآن بإيجاد حل سياسي فيها. مرحباً بالحل السياسي إذا كان سيلبي للسوريين أبسط متطلبات ثورتهم. لكن هل الحل فعلاً سيداوي جراحات السوريين، ويجعلهم يشعرون بأنّ تضحياتهم الجسيمة لم تذهب أدراج الرياح؟ ألم تصف الأمم المتحدة الوضع في سوريا بأنه أكبر مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية؟ هل يُعقل بعد كل ما عاناه السوريون على أيدي أفظع نظام فاشي في العصر الحديث أن يقبلوا بحل سياسي يُعيد الشرعية لمن دمر وطنهم وهجر أكثر من نصفهم؟ أليست وصمة عار في جبين البشرية أن يُعاد السوريون إلى حظيرة الطاعة بحجة أنهم عانوا كثيراً بسبب الثورة؟ ما فائدة الحل السياسي في سوريا إذا سيكون نسخة مفضوحة عن السيناريو الجزائري الذي أعاد الجزائر إلى الحكم بشرعية جديدة رغم كل ما اقترفوه بحق الجزائريين؟

هل تعلّم بشار الأسد ونظامه شيئاً من الكارثة التي ألحقها بالشعب؟ لا أبداً. هل يريد أن ينتقل بسوريا إلى مرحلة جديدة، أم إنه يتوعد السوريين بالويل والثبور وعظائم الأمور فيما لو تمكن من رقابهم مرة أخرى؟ ألم يقل بشار في مقابله الأخيرة مع البي بي سي (٢٠١٥م) إنه لا يتذكر خطأ واحداً اقترفه بحق السوريين على مدى أربع سنوات؟ ألم يستبدل قوانين الطوارئ الرهيبة بقوانين أشد وأمضى، وهي قوانين الإرهاب التي جعلت السوريين يترحمون على قوانين الطوارئ؟

انظروا إلى وضع المناطق التي صالحت النظام، ألم يبتزها بلقمة عيشها، ويغتصب أهلها كي يعيدها إلى زريبة الخضوع؟ أليس حرياً بالسوريين أن يعلموا أنّ النظام الذي استخدم ضدهم كل أنواع الأسلحة المحرمة دولياً سيفعل بهم المزيد فيما لو استعاد شرعيته من خلال حل سياسي؟ (٤٠).

#### د - الخروج من دائرة الاستقطاب و الإدارة العشوائية :

وللخروج من دائرة الاستقطاب و الإدارة العشوائية أو الانتقائية ،علينا تغليب مصالح الوطن الاستراتيجية العليا ، وذلك من خلال عدة مفاتيح أهمها:

- الشرعية لا تقف عند مضمون شخصتها، لكنّ الأهم هو النظر فيمن سيحكمنا مستقبلاً وآليات ذلك، وكيف نضمن ثبات الشرعية الدستورية التي سيقوم عليها الوطن وطرائق حكمه؟

(٤٠) الثورات لا تنتهي بحلول سياسية بل بكنس الطغاة - د. فيصل القاسم

- الانقلاب لا يبني ديمقراطية؛ لأنه عنوان (اللا شرعية)، الجيش يجب أن يعود إلى الثكنات ومهمته حماية الحدود والوجود، وهو لا يصلح للسياسة ولا تصلح السياسة له.
  - الاستقطاب لا يبني مؤسسات مجتمعية لها قبول عام وتقوم على توافق مجتمعي وسياسي في إطار فكرة «التعاقد».
  - تأجيل كل من شأنه تعكير أو وضع العقبات في طريق التعاقدية . التداولية . التوافقية.
  - تأجيل كافة الاستحقاقات الاستثنائية والانتخابية لوقت يستند إلى أصول التوافق وأصول التعاقد المجتمعي.
  - التأسيس القيادي من خلال المجموعة لا الفرد، ومن خلال الشراكة لا التفرد أو الاستفراد أو الاستبعاد.
  - الشعب تقوم خارطة الوطن فيه على استدعاء الشعب للاستفتاء عليها (وثيقة وطن للجميع).
  - الثورة الحقيقية لن تفلت من أيدينا: الثورة تحمى وتصان ... لا تضيع ولا تبدد.
  - مستقبل دولنا: الثورة . والوطن . والشعب ..... (المستقبل الاجتماعي والسياسي).
- ويمكن تحديد مسارات أربعة تنفيذية لهذه المفاتيح الثمانية:
- مسار مدنية الدولة كحركة تاريخية لا يهددها إلا «تدخل العسكر».
  - مسار جامعية الوطن: يفرض الجامعية ويرفض «الاستبعاد».
  - المسار الديمقراطي: يفرض آليات ديمقراطية لا قاطعة طريق.
  - مسار العودة للشعب: المسار الشعبي الاستثنائي.
- ويتحقق ذلك عبر الأدوات والآليات التالية:
- صياغة التعاقد المجتمعي والسياسي: «عقد سياسي ومجتمعي جديد».
  - صياغة أصول التشاركية والاستهام السياسي والمجتمعي.
  - صياغة أطر استراتيجية العدالة: (القانونية . الانتقالية . الاجتماعية).

• صياغة أصول مدنية الدولة وعلاقات سلطاتها ومؤسساتها.

نحن إذن أمام استراتيجية مهمة تتعلق بضرورة بناء وطن للجميع ومن الجميع في أصول تقوم على التشاركية وعلى إدارة مرحلة انتقالية حقيقية، يتم فيها الاتفاق على القواعد والعلاقات لإدارة السلطة والدولة والمجتمع، ذلك أن الاستقطاب لا يبني مؤسسات ولا تجرى في بيئته مسار صحيح لانتخابات، كما أن المسار الأمني لم يكن أبداً طريقاً سوياً لحل المشكلات السياسية والمجتمعية ومواجهة التحديات، فهل لنا من مخرج من هذا المأزق؟<sup>(٤١)</sup>.

## النتائج:

- إن الانقلاب يحتاج إلى تحالف مع قوى مدنية وسياسية كي يتمكن من فرض نفسه على المجتمع . فهو يفشل من دونها . وعلى السياسيين أن يقارنوا ( بين الديمقراطية وبين الانقلاب ) ، ومن أكبر الأخطاء أن يقارنوا بين ( الإخوان ومعارضهم ) . ففي مصر، فقد قارن السياسيون ( بين الإخوان وبين معارضهم ) ولم يقارنوا ( بين الديمقراطية وبين الانقلاب ) ، فموجب هذا الفرز وجد الجيش حلفاء كثيرون يساندون انقلابهم ضد الإخوان .

- قيادات الجيش مرتبطة اقتصادياً مع أجهزة الدولة ، وهذا يعني أنّ هناك تنظيم خاص داخل الجيش يسيطر على جميع عمليات أجهزة الجيش وربما الدولة .

- عمِلَ الجيشُ على : تمويت البدائل ( مدني وعسكري ) بعد استلام الرئاسة ، وجمع السلطات التنفيذية والتشريعية أطول فترة ممكنة بأيديهم ، تضخيم خطر الإخوان كعدو .

- العناصر الأكثر تأثيراً في تغيير النظام العسكري، هي القوى الإقليمية والدولية قبل الداخل، والشرعية الدولية أهم من الشرعية الداخلية.

- المشكلة التي يواجهها العسكر حتى الآن هي انعدام الشريك السياسي المقبول، الذي يمكن أن يقوم بدور الواجهة السياسية الموالية .

## -الثورة لإسقاط العسكر:

(٤١) إمامة المتغلب بين الشرع والتاريخ/ أحمد الرسوني

إن (تغيير النظام) يعني - بالضرورة- إسقاط حكم العسكر، وقلب النظام الذي تسقط بسقوطه الرؤوس المتعددة، أو الأقليات المتساندة مهما بدت قوية.

-إذا أرادت الأنظمة العربية أن تقيم ديمقراطية، وأن تراعي أسس ومبادئ العدالة في المجتمعات العربية، فليس لها إلا أن تفتح خطوطاً مع الجماعات الإسلامية غير الإرهابية<sup>(٤٢)</sup>.

-إنّ تاريخ نظم الحكم المعاصرة يؤكد لنا أنّ العنف الذي تستخدمه النظم التسلطية والعسكرية والشمولية يحوّل -في نظر فئات واسعة من الشعب- السلطة من طبيعتها الخيرة والشرعية إلى عصابة عنيفة ترى في كل من يعارضها خصماً يجب القضاء عليه، لكنّ العنف الذي تعيش به هذه الأنظمة تسقط به أيضاً عن طريق الانتفاضات والثورات والانقلابات وحركات العصيان<sup>(٤٣)</sup>.

-إنّ استقراء التاريخ القريب يؤكد لنا أنّ سياسة الإقصاء هي السبب الأول لاندلاع الحروب الأهلية، وأنها ستفشل في نهاية المطاف. فلم يحدث مثلاً أن قضى اليساريون على اليمينيين ولا اليمينيون على اليساريين في أي دولة في العالم.

- مادامت اسرائيل على حدودنا ، فلن تكون في سوريا حرية كاملة .

- إنّ الحرية في سوريا سوف تهدد أمن الخليج ، فلن يكون هناك دعم حقيقي .

- إنّ الغرب المضطرب والمنهك اقتصادياً ، يهمله أن تبقى الفوضى في بلادنا حتى عام ٢٠٢٠ م كي يستقر وضعه ، ثم يعاد احتلال البلاد من جديد على أسس غربية .

- إنّ منطقتنا العربية لا يسمح لها بالعسكرة و الاقتصاد معاً ، فعليهم الخيار إمّا العسكرة و إمّا الاقتصاد .

- إنّ الاستبداد غير قابل للإصلاح نتيجة الحكم بالأهواء ورفض النقد وإزاحة الأكفاء وكثرة المتزلفين حول المستبد.

- يقول رئيس تونس المنصف المرزوقي " إنّ الدكتاتورية تعبد الطريق للديمقراطية بجرائمها ، وإنّ الديمقراطية تمهد الطريق للدكتاتورية بنواقصها".

(٤٢) صراع الهيمنة على الشرق الأوسط - يوشكا فيشر

(٤٣) مجزرة "الدفاع الجوي" وفشل سياسة الإقصاء - عبد الفتاح ماضي

- إنَّ جهاز الشرطة يريد أن يتدخل في سياسة الدولة مباشرة ، أو يكون اليد المساعدة للأخرين كالجيش .

إنَّ الجيش يريد أن يكون دولة داخل دولة .

إنَّ جهاز الأمن يعتبر نفسه فوق الدولة .

- إنَّ إسقاط "حكم العسكر" لا يعني أبداً إسقاط "العسكرية" نفسها، إذ لا بدّ لكل دولة من جيش يدافع عن حدودها، بالضبط، كما أنّ إسقاط حكم "رجال الكنيسة" في أوروبا لم يعن إسقاط "الكنيسة" نفسها (٤٤).

- إنَّ الأزمات لن تُحل بالمحاكمات ولا لوائح الاتهامات، ولا لغة الانتقام، فلا بدّ من حل سياسي بامتياز، وتأصيله في دائرة الفعل عبر إنتاج حوار حضاري هو لغة العصر، كأسلوب عقلي للتعامل، وهو بديل الديكتاتورية وتوابعها، وكاشف العورات ومذلل العقبات، وهو نقيض العنف والهمجية ومختصر المسافات، ودارئ الأخطار، ومقلل الخسائر.

وبالطبع، فإنَّ أولى خطوات الحوار المطلوب تقتضي من جميع الأطراف إعادة النظر في تقييم ما حدث واستصدار قانون للعفو الشامل وتبييض السجون لإنهاء الأزمة.

إنَّ استبعاد أي طرف سياسي أو أي لون أيديولوجي يحظى بحضور في الشارع -خصوصاً إنَّ كان حزباً تاريخياً- من مسار العملية السياسية والحياة العامة في البلاد، أي حزب كان، وأياً كانت هويته الفكرية السياسية التي لا تتعارض مع حرية الاعتقاد والتفكير والرأي، يؤدي لتوالد ردود فعل قد تدفع بالبعض للتحوّل نحو مسار غاية في السلبية، كما حدث في الفترات التي قاد فيها الرئيس الأسبق محمد أنور السادات البلاد (٤٥).

- الخروج من المأزق يتطلب الخروج من العقلية القبلية التي تقول: (أنا أريد ديمقراطية شريطة أن أفوز أنا، الديمقراطية ليست ديمقراطية إذا فاز غيري، إمّا أفوز، أو أخرب على من يفوز).

- إنَّ طريق خروج مصر من أزمتها الحالية، يمر عبر العودة للديمقراطية وخياراتها، ولصندوق الاقتراع، وإعادة العسكر لدورهم الأصلي في ثكناتهم وتحييد الجيش عن مسارات الحياة

(٤٤) الثورة.. أسئلة عالقة - محمد القدوسي.

(٤٥) مصر.. المخارج والحلول السياسية - علي بدوان

السياسية العامة، وبالتالي العودة الكاملة للحياة المدنية وإنهاء أي علاقة للعسكر بسلطة الشعب والناس التشريعية وعموم مؤسسات المجتمع المدني، وعلى طريق إعادة روح الحياة السياسية للشارع ليصبح مفتوحاً تماماً، قولاً وعملاً، أمام الجميع للمشاركة في الحياة السياسية.

- بعض عرب الخليج يخرقون العزلة السياسية للأنظمة المجرمة .

- لا يمكن إتمام عملية التحوّل الديمقراطي من دون إصلاح القطاعات الأمنية المسيئة وتحويل علاقتهما بالسلطة. بيد أنّ احتمالات عدم تحقيق إصلاح جذري وشامل للقطاع الأمني في مصر وتونس كانت كبيرة منذ البداية، وحتى لو تتوّجت عملية الإصلاح بالنجاح، فلن يكون ذلك سوى بعد عملية تدريبية وطويلة الأمد<sup>(٤٦)</sup> .

- غياب العقول العربية وخاصة المصرية عن الصراع عزّز الانطباع لدى البعض بعسكرة السياسة والاقتصاد بمصر في ظل الوضع الحالي، وهو ما أعاد إلى الأذهان النموذج الجزائري، الذي تبلور بعد الاستقلال، حيث سيطر العسكر على مقاليد الأمور في مجالات السياسة والاقتصاد.

- المتابع للحوارات الدائرة في الأوساط الإعلامية والمنديات المختلفة لا تفوته ملاحظة أنّ تركيزها على تأييد النظام القائم ومساندة الرئيس العسكري الموجود على سدة الحكم أكثر من انشغالها بهوم المجتمع ومصير الوطن، والوعود التي أطلقتها القوائم التي خاضت الانتخابات الأخيرة كاشفة بشدة لتلك الحقيقة<sup>(٤٧)</sup> .

## التوصيات :

### ١- سن تشريعات خاصة بالجيش :

(٤٦) الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس - يزيد صايغ

(٤٧) مصر في حوارات لندن - فهد هويدي

مثلاً : أنّ من يستقبل من الجيش لا يحق له أن يترشح إلى رئاسة الجمهورية إلا بعد خمس سنوات مثلاً ، يقضي السنتان الأوليتان مستمعاً فقط داخل الأطر السياسية المعتمدة في الدولة كالأحزاب وغيرها .

## ٢- رقابة برلمانية على كل المؤسسات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي:

نسأل معاً: لماذا تطبق الدول الديمقراطية رقابة برلمانية على كل المؤسسات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي، من جيوش، لأسلحة، لوحات مخبرات، وأجهزة شرطة، لمراكز بحث أمني ودعم قرار دفاعي؟ والإجابة، لأنّ السيطرة المدنية مبدأ ديمقراطي راسخ، ينطلق من سيادة الشعب، ومن حق ممثليه المختارين ديمقراطياً في أن يكونوا المؤتمنين الأول علي مصالحه وأمنه، وهو رمانة الميزان في تحقيق توازن الديمقراطية<sup>(٤٨)</sup>

سهتف قائل متعجل: كيف تقولون هذا!!! تجعلون مدنياً يعث في أمور السيادة القومية، ويتحدث بل ويتحكم في الجوانب الأمنية والدفاعية للدولة؟ نقول له: إنّ عملية تنظيم العلاقات المدنية العسكرية أمر حاسم في تحقيق الحكم الصالح، وأنّ هناك مبادئ تحكم هذا الأمر، تضمن ألا يتغول البعض تحت ستار هذا الذي ترفعه من دعاوي السيادة والحساسية والسرية والمخاطر علي الأمن والانكشاف أمام القوى الخارجية، وكل هذا.. لنسمع هذه المبادئ، والتي تلخص تجارب العديد من مناطق العالم والتي تلخصها كذلك مدونة أخلاقيات الرقابة علي الأمن التي تبنتها منظمة الأمن والتعاون الأوربي:

أولاً: الدولة هي المالك الوحيد لأدوات العنف، والمحتكر لاستخدامها، وتخضع المؤسسات التنفيذية التي توكلها الدولة هذا الاستخدام للمساءلة أمام المؤسسات الشرعية.  
ثانياً: البرلمان له السيادة الكاملة، ويحمل للجهات التنفيذية المسؤولية عن وضع سياسات الدفاع والأمن وتنفيذها، في إطار يضمن مراجعة أداؤها ويحاسبها.  
ثالثاً: البرلمان هو المطلع بالدور الدستوري للموافقة على الانفاق على مختلف جوانب الدفاع والأمن، وله مراجعة هذا الانفاق.

رابعاً: للبرلمان الدور الحاسم في إعلان الحرب، وحالات الطوارئ، وهو المسئول باسم الدولة عن أسباب هذا الإعلان، وهي الحالات التي تعمل فيها القوات المسلحة بكامل جهوزيتها وكفاءتها

(٤٨) الفيل - ثانية - في حجرة الثورة - عبد القادر فاروق

خامساً : مبادئ الحكم الرشيد لا تستثني مؤسسة من المؤسسات في الدولة، فسيادة القانون تسري كمبدأ علي الجميع، وبالتالي على قطاع الدفاع والأمن والعاملين فيه ، ولهذا يخضع هؤلاء الأفراد للمساءلة أمام المحاكم القضائية، في حال مخالفتهم للقوانين الوطنية والدولية، ومنها المخالفات المدنية والجنائية.

سادساً : والأهم أنه يستحيل تحقيق الحياد السياسي لمؤسسات الدفاع والأمن دون فرض هذه الرقابة البرلمانية والقضائية<sup>(٤٩)</sup>

لابدّ من عملية كفوءة لصنع سياسات دفاعية وأمنية تكون متوقعة من قبل الشعب، ومنفتحة على النقاش بين القوى السياسية المختلفة، دون أن يكون لهذا تأثير سلبي على الجهاز الفني والإداري الذي يدير هذه السياسات. لابدّ من عملية تحقق المصالح العامة، وتحد من المخاطر التي قد تهدد الدولة، والحقيقة أنه لا يمكن أن توجد في واقع ديمقراطي مثل هذه المؤسسة الدفاعية أو الأمنية الكفوءة الملتزمة بأهداف مجتمعها دون احترام سيادة القانون، وتعزيز الشفافية في هذه المؤسسة، والسماح بمتابعة الأداء فيها، وتشجيع بناء مجتمع مدني حولها يكون قوياً يدعم وجودها، وبدون هذه الضمانات سنكون أمام مؤسسة تضع السياسات العامة علي نحو متعسف، بواسطة بيروقراطية غير مسؤولة، تتحرك ضمن أطر قانونية تفتقر للعدالة، كما أنها حين تنفذ برامجها لا ضمانة على التزامها بأهدافها، ولا حدّ علي تغول أحد من العاملين فيها بسلطته، وإساءته استخدامهما، ولن تستطيع أن تمنع الفساد وممارساته فيها.

### ٣- علاج الجهاز الأمني

تسريح الضباط الذين تورطوا بانتهاك حقوق الإنسان، والأخرى إنهاء الإجراءات الروتينية والتعسفية ضد المواطنين، والتعامل مع الناس بمعيار واحد، وفرض هيبة الدولة بقوة القانون، وعدم التهاون مع القتل والمجرمين وتجار المهربات والممنوعات، وضبط الأمن، ومنع حمل السلاح في المدن الرئيسية.

٤- إنّ مشروع الحركة الإسلامية يجب أن يتحول من حركة جماعة إلى حركة مجتمع وطني مثل ما فعل أوردغان .

(٤٩) نفس المرجع السابق



- الحياد ضرورة أساسية، فإنّ إرث عدم الثقة والاستقطاب السياسي في البلدان التي تخوض مرحلة انتقالية، يجعل من الضروري أن تتجنّب القوى السياسية الفاعلة أن تتنافس للسيطرة على قطاع الأمن. ولذا ينبغي تعيين وزراء داخلية محايدين وتمكينهم

- إصلاح القطاع الأمني يجب أن يتم من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. يجب أن تتم عمليات التصميم المؤسسي وصنع السياسات وضمان الامتثال من أعلى إلى أسفل، غير أنه ينبغي إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لبناء التوافق العريض في الآراء، وتوفير الشفافية، وتوليد الضغط المكمل على قطاع الأمن كي يستجيب ويمتثل<sup>(٥٠)</sup>.

**التعامل والحوار مع قطاع الأمن ضرورة من أجل الإصلاح.**

ينبغي التشارك مع قطاع الأمن في تحديد الأولويات وتصميم العمليات لأنّ الهياكل الانتقالية هشّة، والقوى السياسية الجديدة تفتقر إلى الخبرة المناسبة في مجال رسم السياسات والتشريعات، وإلى الخبرة الفنية.

**هناك حاجة إلى وجود معايير ورقابة.**

يجب أن يرتبط توفير مصلحة حقيقية لقطاع الأمن، من خلال تحسين قدراته المهنية والأجور وشروط الخدمة وسياسات التعيين والترقية الخاصة به، بتحسين أدائه وامتناله إلى الرقابة القانونية والسياسية والمالية في المقابل.

**يجب على الحكومات ألا تتنازل بشأن القضايا المفصلية.**

المساومة أمر لا يمكن تجنّبه، غير أنه يتعيّن على الحكومات أن تتمسك بموقفها وألا تخضع إلى الضغوط عندما يتعلق الأمر بوضع حدّ لحصانة قطاع الأمن من المساءلة، ووضع السياسات والميزانيات، وإصدار التعيينات القيادية العليا أو المصادقة عليها.

-إصلاح القطاع الأمني، والذي يشمل قوى الشرطة والقوات شبه العسكرية (الدرك) وأجهزة الأمن الداخلي المختلفة الخاضعة لوزارة الداخلية، مهام مترابطة عدّة. ويتمثّل الهدف الشامل للإصلاح في تحسين قدرات القطاع الأمني وكفاءته المهنية لأداء واجباته امتثالاً للحكومة

(٥٠) الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس - يزيد صايغ

الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وبما أنّ مصر وتونس خرجتا من فترة طويلة من الحكم السلطوي القمعي، فقد كانت العدالة الانتقالية أيضاً أحد المتطلبات المهمة للتحول الديمقراطي، على الأقلّ بالنسبة إلى ضحايا العنف الذي مارسه الشرطة خلال الانتفاضات التي تسببت في إطاحة مبارك وبن علي وأزلامهما وشركائهما الأقربين.

- إنّ هشاشة الهياكل الديمقراطية الوليدة، وعدم وجود الخبرة المناسبة في رسم السياسات والمعرفة الفنية لدى القوى السياسية الجديدة والمجتمع المدني عموماً، تجعل التعامل مع قطاع الأمن شرطاً لا غنى عنه للإصلاح، بغية تحديد الأولويات والاتفاق على الأهداف، وتصميم العملية. ولكن في حين يجب تأمين مصلحة حقيقية للقطاع الأمني، من جهة، من قبيل تطوير قدراته المهنية، وتحسين الأجور وسياسات التعيين والترقية وظروف الخدمة، ينبغي على الحكومات، من جهة أخرى، أن تقرن كل ذلك باشتراط أن يحسّن القطاع أداءه وفق معايير واضحة والامتثال للرقابة القانونية والسياسية والمالية.

- إنّ معارضة قطاع الأمن للتغيّرات التي تؤثر على مصالحه الأساسية واستقلالته، سوف تجعل تقديم بعض التنازلات أمراً لا مفرّ منه، إلا أنه ينبغي على الحكومات الانتقالية ألا تتنازل عن قضايا حرجة، مثل وضع حدّ لحصانة القطاع الأمني أو ممارسة حقها في وضع سياساته وميزانياته وإجراء تعيينات القيادة العليا أو المصادقة عليها.

- إنّ عملية إصلاح قطاع الأمن تتم، إلى حدّ كبير، من أعلى إلى أسفل من حيث التصميم المؤسسي، وصنع السياسات، وضمان الامتثال، غير أنّ من الأهمية بمكان إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف بناء توافق عريض في الآراء وإحداث ضغط مكمل على القطاع الأمني على جميع المستويات.

- التوقيت يتّسم بالأهمية البالغة في سياسة إصلاح قطاع الأمن .

- إعادة هيكلة الجيش من جديد ، بحيث يساعد على الانتقال السلمي للديمقراطية ، ( الاستفادة من التجربة التركية ) .

## المراجع :

١. إمامة المتغلب بين الشرع والتاريخ/ أحمد الريسوني.
٢. الثورة/ أسئلة عالقة/ محمد القدوسي.
٣. إخوان مصر ونهضة تونس.. قصة مسيرتين/ بشير عبد الفتاح.
٤. عن أسطورة الصراع بين القاهرة وواشنطن/ فهد هويدي.
٥. نفس المرجع السابق.
٦. الجائزة الكبرى/ صلاح بديوي.
٧. الجائزة الكبرى/ صلاح بديوي.
٨. الجزائرالات العرب: حُماة الديار أم حُماة إسرائيل؟/ د. فيصل القاسم
٩. لا تحلموا بالديمقراطية طالما إسرائيل جارتكم ولديكم نفط!/ د. فيصل القاسم
١٠. جنرالات مصر على خطى جنرالات الجزائر، فهل ينجحون؟! / نبيل فولي
١١. المخطط الأسود/ مؤمن بسيسو.
١٢. نفس المرجع السابق.
١٣. خطورة الحرب على الإخوان المسلمين - عبد الستار قاسم .
١٤. الانقلاب على الثورات.. ماذا جرى؟ - أسامة أبو ارشيد
١٥. سيناريوهات الفتنة القادمة وأبعادها المحلية والعالمية/ ابراهيم رمضان الديب.
١٦. نفس المرجع السابق.
١٧. الانقلاب على الثورات.. ماذا جرى؟/ أسامة أبو ارشيد
١٨. خطورة الحرب على الإخوان المسلمين/ عبد الستار قاسم.
١٩. هل فشلت تجربة الإسلاميين في الحكم؟/ عبد الرحمن محمد فرحانة.
٢٠. هل فشلت تجربة الإسلاميين في الحكم؟ - عبد الرحمن محمد فرحانة
٢١. نفس المرجع السابق.
٢٢. جنرالات مصر على خطى جنرالات الجزائر، فهل ينجحون؟! / نبيل فولي
٢٣. السلطوية المتجددة في مصر: إنه أسلوب حياة - ناثان ج. براون
٢٤. الجيل الجديد بحاجة لمن يسمعه/ مروان المعشر
٢٥. إجهاض الربيع هدف النهاية/ فهد هويدي.
٢٦. نفس المرجع السابق.
٢٧. الثورة المصرية وأسئلة الرؤية الاستراتيجية/ مهنا الحبيب
٢٨. مجزرة "الدفاع الجوي" وفشل سياسة الإقصاء/ عبد الفتاح ماضي
٢٩. كيف تشوّه السلطوية قيمة المؤسسة؟. د. سيف عبد الفتاح
٣٠. استقطاب مربع أم وطن للجميع؟/ سيف الدين عبدالفتاح
٣١. وما هو بالهزل - سيف الدين عبدالفتاح .
٣٢. دولة على عتبة الفشل - سيف الدين عبدالفتاح
٣٣. ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية - صباح نعوش
٣٤. نفس المرجع السابق.
٣٥. العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية - يزيد صايغ مقال تحليلي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ م /واشنطن بوست
٣٦. السيطرة على صنعاء لا تعني السيطرة على اليمن - ماجد كيالي.
٣٧. نفس المرجع السابق
٣٨. أجراس انفراط عقد العرب الفريد - فهد هويدي
٣٩. من يحكم في القاهرة؟ - مهنا الحبيب

٤٠. الثورات لا تنتهي بحلول سياسية بل بكنس الطغاة - د. فيصل القاسم
٤١. إمامة المتغلب بين الشرع والتاريخ/ أحمد الريسوني
٤٢. صراع الهيمنة على الشرق الأوسط - يوشكا فيشر
٤٣. مجزرة "الدفاع الجوي" وفشل سياسة الإقصاء - عبد الفتاح ماضي
٤٤. الثورة.. أسئلة عالقة – محمد القدوسي.
٤٥. مصر.. المخارج والحلول السياسية - علي بدوان
٤٦. الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس - يزيد صايغ
٤٧. مصر في حوارات لندن - فهد هويدي
٤٨. الفيل - ثانية - في حجرة الثورة - عبد القادر فاروق
٤٩. نفس المرجع السابق
٥٠. الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس - يزيد صايغ